الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي في ليبيا
دراسة ميدانية
على عينة من الشباب الليبي

إعـــــداد

د. حمدالله أحمد كيلاني

مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة أسيوط

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي لدى الشباب في المجتمع الليبي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة قوامها ٣٣٠ مبحوثا من الشباب الليبي الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٠ إلى ٣٥ سنة) المقيم بمنطقة الواحات (جالو – أوجلة – اجخره) بليبيا.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن المستوى التعليمي والاقتصادي المنخفض له تاثير على ممارسة الشباب الليبي للعنف السياسي، كما تعد أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة أحد العوامل المهيئة لممارسة العنف السياسي لدى الشباب، إضافة إلى أن الحراك السياسي في ليبيا منذ قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ كان بمثابة البيئة الخصبة لممارسة وانتشار العنف السياسي لدى الشباب الليبي.

Summary

The study aimed to recognize the social dimensions of the political violence on the youth in the Libyans society

. this study is applied on a sample of 330 researchers of the libyan yauth

.thein age is beteen 20:35

.who live in areas of (galow–ogla–agkhara) in libya

.this study reached to some results as jollows:

.the decreased educationai and economical level have an effect on the practice of the political violence by the libian youth ,as the methods of the wrong social raising is one of the main factors of the political violence in additiov to the political movement in libya since the revolution 17 februray 2011 that helps to practice and spread of the political violence of the libyan youth

مقدمة:

شهدت الحقبة المعاصرة نمواً لجماعات العنف السياسي في واقع الحياة السياسية العربية، وقد عرفت هذه الظاهرة في معظم الأقطار العربية، وإن تفاوتت حدة هذه الظاهرة من قطر لآخر. فعالمنا العربي المعاصر تجتاحه موجة عنف تهز أمنه وتزعزع استقراره، وتجعل الوطن العربي يعيش في قلق وخوف وحيرة، وهو يرى نذير الشر يطلع عليه من كل جانب دون أن يعرف لها سبباً واضحاً، ودون أن يمتلك الوسائل الفعالة لمواجهتها أو احتوائها.

كما يعتبر العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية. وفي هذا الإطار فإن العنف قد يمارسه الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين وقد تمارسه جماعات ضد بعضها في المجتمع، وقد تمارسه الدولة على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وبالرغم من الخسائر المادية والمعنوية التي تنجم عن ممارسة العنف، إلا إنه لا يمكن التسليم بأن كل أنواع العنف ظواهر مرضية أو سليمة على الدوام، فالعنف السياسي قد يكون ضرورة تاريخية في بعض الحالات، وفي ضوء ذلك يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في التاريخ التي لم تكن لتحدث بدون درجة معينة من العنف. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين زادت وتيرة العنف السياسي في كثير من بلدان العالم ووصلت ذروتها في البلدان الإسلامية والعربية، حيث حدث أحياناً تحت غطاء الدين أو العرق أو ظلم الحكام كما في أفغانستان والصومال ومالي العراق وتزايدت حتى ثورات الربيع العربي.

والثورة الليبية - كأحد الحركات السياسية المعاصرة في الوطن العربي- انطلقت بمظاهرات سلمية مطالبة بالحرية، والكرامة، والنهضة، والتنمية للوطن بكل جوانبه. ولم يكن مخططاً لها تخطيطاً عسكرياً، ولم يتوقع لها أن تتحول لحرب طويلة بالمقاييس الحديثة للحرب، حيث انطلقت من مرحلة الثورة والتضحيات إلى المواجهات وتحرير البلاد، مرورا بالعديد من المراحل من المجلس الانتقالي، إلى مؤتمر وطني، وحكومات مؤقتة، وعدم استقرار وفي ظل صراعات ومماحكات سياسية بين العديد من الأطراف. وبذلك انتشرت ظاهرة العنف بوضوح في ليبيا مما دعا إلى ضرورة دراسة العنف السياسي وخاصة لدى الشباب في المجتمع الليبي.

أولاً- موضوع الدراسة:

يظل العنف أحد الأساليب، بل ربما الأسلوب الوحيد أحياناً لتحقيق التغير السياسي والاجتماعي وبخاصة عندما لا توجد المسالك والقنوات السلمية اللازمة للتغيير. ومن البديهي أن العنف السياسي يعد أحد أشكال العنف بمعناه المجتمعي الشامل، حيث إن إثارة قضية العنف السياسي ليس في جوهرها إلا طرحاً لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع.

والعنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة، بدرجات مختلفة، وبصور وأشكال متعددة. إلا ان المجتمعات البشرية تختلف في أسباب العنف، ومدى تطوير مؤسسات وآليات وأساليب فعالة للتعامل معه، بحيث يتم تقليص حجمه وتقليل مخاطره. وبالتالي فإن العنف السياسي ليس سمة لصيقة بمجتمع معين دون غيره أو شعب محدد دون سواه، ونظراً إلى الآثار والتداعيات السلبية التي تتركها هذه الظاهرة في الاستقرار السياسي والتنمية، تأتي أهمية دراسة موضوع العنف السياسي وتحليله في المجتمعات العربية بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة، ونظرا لان الباحث كان معار إلى كلية الآداب والعلوم

بجامعة بنغازي فرع الواحات وعايش فترة أحداث ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، وعاين الأشكال المختلفة للعنف السياسي في المجتمع الليبي ولهذا فقد اختيار الباحث موضوع الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي لدى الشباب في المجتمع الليبي، وذلك من أجل الوقوف على العوامل والأسباب الاجتماعية لظاهرة العنف السياسي لدى الشباب، خصوصاً بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م. ومن أهم مبررات اختيار هذا الموضوع:

١- خطورة ظاهرة العنف السياسي حيث تعد ظاهرة ذات آثار سلبية على نسيج المجتمع فهي تهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي وتحدث خللا في التناغم بين أفراد المجتمع ولهذا لابد من دراستها والتصدي لأسبابها.

٢- تنوع أنماط العنف السياسي للشباب في المجتمع الليبي من انتهاكات واغتيالات، وأحداث الخطف والقتل وإرهاب المدنيين والاعتقالات غير القانونية والاعتداء على منشآت الدولة، وخصوصاً مع موجات الحراك السياسي، وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

٣- زيادة موجات العنف السياسي لدى الشباب الليبي خصوصا بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.

٤- أيضا انتشار السلاح بين المواطنين الليبيين في الفترة الأخيرة، وحدوث فوضى اجتماعية عارمة وتوقف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخوف من وقوع حروب أهلية.

٥- محاولة وضع تصور للحد من أشكال العنف السياسي لدى الشباب.

ثانياً- أهداف الدراسة:

(١) الكشف عن أسباب العنف السياسي لدى الشباب الليبي.

(٢) الكشف عن أشكال ومظاهر العنف السياسي لدى الشباب الليبي.

(٣) الوقوف على الآثار المترتبة على العنف السياسي لدى الشباب الليبي.

(٤) التوصل الى كيفية الحد من أشكال العنف السياسي لدى الشباب الليبي.

ثالثاً- أهمية الدراسة:

(١) الأهمية النظرية:

تتضح الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع هام في مجال علم الاجتماع السياسي عامة ودراسات العنف السياسي خاصة،وأهم الاتجاهات النظرية التى تناولت العنف السياسى ومحاولة الباحث الاستفادة منها، وأن مثل هذه الموضوعات لم تبحث بشكل مستفيض في المستوي المحلي (المجتمع الليبي)، حيث أن أغلب الدراسات التي أجريت في ليبيا ركزت على العنف بصفة عامة أو العنف الأسري، وعليه تم التركيز على العنف السياسي للشباب في ليبيا.

(٢) الأهمية التطبيقية:

إن هذه الدراسة تحاول التوصل إلى بعض العوامل والأسباب المرتبطة بالعنف السياسي، هذا بالاضافة إلى الوقوف على صور وأشكال العنف السياسي لدى الشباب الليبي، حيث تعد ظاهرة العنف السياسي من اخطر المشكلات التي تهدد امن واستقرار النظام الاجتماعي، كما أنها تعوق كل خطط التنمية في المجتمع، لذا فإن محاولة وضع بعض المقترحات والأساليب للقضاء على ظاهرة العنف السياسي يعد احد المبادئ الأساسية التي تعمل على تقدم ورقي المجتمعات الإنسانية في ظل حياة اجتماعية ينتابها شيء من النظام والاستقرار والأمن العام. كما تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في ما تمثله ظاهرة العنف

السياسي من إهدار أهم عنصر من مقومات الدولة وهو العنصر البشري الذي يجعلهم غير قادرين على الدفاع عن أراضيها بالإضافة إلى الصراعات الداخلية التي تضعف من قوة وكيان الدولة. وبصفة عامة تبدو الأهمية التطبيقية للدراسة في النقاط التالية:

- إلقاء الضوء على بعض جوانب ظاهرة العنف السياسي التي تعد إحدى الظواهر والمشكلات المرضية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع.

- محاولة رصد العوامل والأسباب الاجتماعية التي تؤثر في العنف السياسي لدى الشباب الليبى ومدى تأثيرها في سلوكهم خصوصا بعد ضعف الأداء الأمني في ليبيا.

- تعد هذه الدراسة محاولة للتوعية بمخاطر الوقوع في براثن العنف السياسي، ومدى ما يمثله ذلك من آثار على الفرد والمجتمع.

- تبدوا أهمية هذه الدراسة في محاولة القضاء على بعض مظاهر العدوان التي تؤثر سلباً على خطط التنمية في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية خصوصا بعد انتشار السلاح. حيث استخلص جورج بيلا في كتابه حول "العنف والديمقراطية والتنمية" وجود علاقة مباشرة بين العنف ومشاريع التنمية الفاشلة في بلدان العالم الثالث(١).

رابعاً- المفهومات الأساسية للدراسة:

(١) مفهوم العنف:

تشير كلمة عنف violence في الاستخدام العادي في الحياة اليومية إلى الاستخدام غير المشروع للقوة البدنية ضد الأشخاص أو الممتلكات(٢).

وكلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع- ن- ف) وهو الخلق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف، إذا لم يكن رفيقاً في أمره وعنف به وعلية عنفاً وعنافة وأخذه بشدة وقسوة، ولامه وعيره، واعتنف به الآمر : أخذه بعنف، واتاه ولم يكن

على علم ودراية به واعتنف الطعام والأرض كرههما. وهكذا نجد كلمة عنف تشير في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة. أما في اللغة الانجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمة violence وهو violentia ومعناه : الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حرية الآخرين(٣).

ويرى علماء النفس أن العنف سلوك ظاهر يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات والمقصود بكلمة ظاهر هو أن العدوانية لكي تكون عنفاً ينبغي أن يتوفر لها شرط الظهور(٤)، فثمة أنواع عديدة من العدوان يعرفها علماء النفس، تتميز بالخفاء والكمون، كالمريض نفسياً وما تفيض به أحلام النوم واليقظة من صور العنف.

ويعرف قاموس معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية العنف بأنه "استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما"(٥).

أما المفهوم الاجتماعي للعنف فيعتمد على حالة المجتمع وطبيعة أنساقه، فالمعنى الذي يمكن أن يتخذه العنف بالمفهوم الاجتماعي ينبغي ان يكون في إطار حضارة معينة وزمان محدد وموقف ثقافي معين، فإذا أهملنا هذه المقاومات لايمكننا الحديث عن العنف إلا بصوره مجرده(٦).

وعرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف بأنه اعتداء جسدي أو معنوي مقصود من جهة تتمتع بسلطة مادية أو معنوية على جهة أخرى(٧). وقد تكون هذه الجهة فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة تحاول إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية ومعنوية للفرد والجماعة والمجتمع.

وفي نفس الإطار تحدد سامية خضر العنف بأنه اللجوء إلى قوة لجوءا قد يكون مدمراً ضد الأفراد والأشياء ويحظره القانون(٨).

كما وضع قحطان حسين تعريفاً شاملاً للعنف حيث يرى أنه كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف معينة وهو بهذا المعنى يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً وينطوي على ممارسات ضغط نفسي أو معنوي بأساليب مختلفة، وأنه يقوم على أساس الحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة للأشخاص والممتلكات للتأثير على إرادة المستهدفين.

كما انه يتضمن معنى الإكراه والإرغام، كما أن السلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً منظماً أو غير منظم علنياً أو سرياً صريحاً أو كامناً(٩). ويعد هذا التعريف للعنف من أقرب التعريفات التي تتبناها الدراسة الراهنة في دراستها للعنف السياسي بين الشباب في المجتمع الليبي.

(٢) مفهوم العنف السياسي:

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبة إتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية.

وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف و القوة المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية ويعرفه: تيد هندريش بأنه الرجوع إلى القوة المدمرة ضد الأفراد أو الأشياء بمظهرها القانونى مواجهها لاحداث تغير في السياسية أو في نظام أو اشخاصة ولذلك فإنه موجه أيضا لاحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع(١٠).

بينما يرى علي ليلة أن مصطلح العنف السياسي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية، والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهه نحو النظام السياسي بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة أو الذين يشغلون مركزهم وينفذون سياستهم، وينظر المشتركون فى العنف السياسي باعتباره تعبيراً عن المطالب السياسية أو هو معارضة لسياسات غير مرغوب فيها(١١).

ويعرف مولود زايد العنف السياسي بأنه منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه إلى تغليب رأيه السياسي، أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل الحفاظ على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها وتدميرها(١٢).

وعرفه لندبرج هو كل عمل من أعمال الخروج على النظام أو التدمير أو الإصابة وتكون أثاره ومحله واختيار أهدافه أو ضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي والمدلول السياسي يعني ان الفعل يرمي إلى تغير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة وله تأثير على النظام الاجتماعي.

بينما يعرف حسنين توفيق العنف السياسي بأنه مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لالحاق الأذى والضرر بالأشخاص واتلاف الممتلكات وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية (١٣).

وعرف ديلا بورتا وتارو della Porta and Tarrow عام ١٩٨٧العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية من أجل الحاق الضرر بالخصوم السياسية the use of physical force in order to damage a political adversary لتحقيق أهداف سياسية. ثم عدلا التعريف عام ١٩٩٥ حيث عرفاه بأنه درجة معينة من القوة البدنية يدخل في ضمنه العديد من أشكال الاحتجاج التي عادة لاتعتبر عنفاً إلا أنها تسعى لتدمير العدو(١٤).

ويرى تيد هندريش أن العنف السياسي هو اللجوء إلى قوة يحظرها القانون لإحداث تغيير في السياسة وفي أشخاص الحكومة أو نظامها ومن ثم لإحداث تغييرات في المجتمع(١٥).

فالعنف السياسي سلوك منحرف يريد أن يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام أدوات ضغط إكراهية تجعل الطرف الآخر يذعن إلى مطالب فرقائه فهو استخدام فعلي للقوة أو تهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية إذن العنف السياسي ليس من العمل السياسي بل هو نتاج عوامل نفسية واجتماعية متراكمة لأشخاص يلعبوا على الاختلافات والمتناقضات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن له أهداف ودوافع سياسية الهدف منها إما فرض السيطرة أو ابداء الرأي أو تكوين الاحتجاج والاعتراض(١٦).

لذلك تعرف سهير عبدالسلام العنف السياسي بأنه ممارسة ضغوط جسدية أو معنوية، معلنة أو ضمنية، ذات طابع فردي أو جماعي أو طبقي، بهدف الدفاع عن حق أساسي أو قيم ثقافية أو اجتماعية، أو احداث تغيرات معينة في الواقع السياسي، أو تغير في سلوك الآخرين، يتضمن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق تلك الأهداف(١٧).

ويرى عبدالعزيز الغريب أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، أو اهداف اجتماعية لها دلالات سياسية أو أبعاد سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة(١٨).

المفهوم الإجرائي للعنف السياسي: كافة أشكال السلوك والتصرفات التي تصدر سواء بصورة فردية أو جماعية وتؤدي إلى إلحاق الأذى المادي أو المعنوي أو

استخدام القوة والتهديد باستخدامها نحو الآخرين من أفراد المجتمع أو تدمير ممتلكاتهم، كما يتضمن الشغب أثناء المظاهرات والتمرد وتعطيل واتلاف مؤسسات الدولة.

(٣) مفهوم الشباب:

تعددت الآراء في تعريف مفهوم الشباب فلا يوجد تعريف واحد للشباب وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم أدى إلى وجود اتجاهات متعددة لتعريف الشباب وهى على النحو التالى(١٩):

أ- الاتجاه البيولوجي: الذي يؤكد على الحتمية البيولوجية في تحديد الشباب باعتباره مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان الذي غيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي وكذلك نضجه العقلي النفسي . ويتبنى هذا الاتجاه أيضاً الديموجرافيون ولذلك نجد أن تحديد هذه المرحلة يتفاوت من حيث الحد الأدنى والحد الأعلى ، ومن ثم تتعدد التحديدات والتصنيفات طبقاً لمعايير كل مجتمع .

ب- الاتجاه السيكولوجي: ويرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى ، بدءاً من سن البلوغ انتهاءاً بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي .

ج- الاتجاه السسيولوجي: وينظر إلى الشباب باعتبارهم حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط ، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً.

ويعد علماء السكان أول من حاولوا تقديم تحديد لمفهوم الشباب مستندين في ذلك إلى معيار السن أو العمر، حيث يؤكد بعضهم على أن الشباب من هم دون سن العشرين، ومنهم من يرى أنهم الفئة التي تقع بين ١٥ - ٢٥ سنة، ويذهب آخرون إلى القول بأنهم الشريحة التي تقع بين ١٥ - ٣٠ عاماً(٢٠). ويعتبر

السن الذي يبدأ من الثالثة عشر إلى الثلاثين في غالبية الشعوب . نتيجة للدراسات البيولوجية والنفسية التي تمت على مختلف المستويات . هي العمود الفقري لجسم الأمة في كل دول العالم وهي المحرك الأول لأوجه النشاط المختلفة(٢١).

وللشباب في هذه المرحلة ثقافة خاصة بهم "youth Culture" يخلقونها بأنفسهم من أجل أن تخفف همومهم وتقربهم من تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم وتطبيق مشروعاتهم في الحياة.وهي تمثل نوع من رد الفعل لأزمة الهوية وغموض المركز الاجتماعي للشباب في عالم الكبار، ومحاولة لتحديد هذا المركز في الوقت نفسه، وهي في بعض جوانبها تعبر عن رفض البعض لقيم الكبار والتمرد على القيود التي يضعونها أمام الشباب .. وعلى النظام الاجتماعي الذي لا يستجيب لما يجري حوله من تغيرات وتحولات ولكنها من ناحية أخرى تنطوي على تبني بعض أساليب سلوك الراشدين وقيمهم على أساس أن ذلك يرمز إلى تخطي الشباب لمرحلة الطفولة(٢٢). لذلك نجد أن فئة الشباب والمراهقين أفضل الفئات استهدافاً من قبل التنظيمات بالاستفزازات أو الاحتواء(٢٣) لممارسة أعمال العنف وتحقيق مآربهم.

التعريف الإجرائي لمفهوم الشباب: ويعرف الباحث مفهوم الشباب بأنه كل من يتراوح عمره من ٢٠- ٣٥ سنة وينتمي إلى مستويات اجتماعية اقتصادية مختلفة ويتسم بالنضج البيولوجي والنفسي والاجتماعي ويقطن في مجتمع الدراسة.

خامساً- طبيعة وأشكال العنف السياسي:

أ- طبيعة وأهداف العنف السياسي:

يختلف العنف السياسي من حيث طبيعته عن كافة أشكال العنف الاجتماعي الأخرى في مكاسبه وأهدافه السياسية، لذا نتساءل الآن عن أبرز أهداف العنف التي من أجلها يطلق عليه عنف سياسي؟ وفيما يلي نعرض لبعض هذه

الأهداف(٢٤):

١- الاستيلاء على السلطة بالقوة: وهو الأكثر شيوعاً في دول العالم الثالث حيث تتشرذم مجتمعاتها تبعاً للولاءات القبلية كما تمارسه بعض جماعات العنف بدوافع عرقية أو دينية أو مذهبية، وهذا النوع من العنف طبيعته انقلابية هدفه الأساسي هو الاستيلاء على السلطة، وهي عملية سريعة وعنيفة هدفها الاحاطة بالنخبة الحاكمة اعتماداً على القوة ودون مشاركة شعبية دون احداث تغييرات في طبيعة النظام وتوزيع القوة.

٢- فرض النفوذ: ويظهر هذا النوع من العنف مع ضعف أجهزة السلطة الحاكة، فحين تضعف مؤسسات الدولة في فرض هيمنتها على سائر أرجاء الاقليم، وهذا يسمح لبعض شرائح المجتمع استغلال هذا الضعف الحكومي واحداث أعمال العنف ومحاولة السيطرة على الاقليم.

٣- اشاعة الفوضى والذعر في المجتمع وإظهار السلطة الرسمية بمظهر الضعف: ويؤدي هذا النمط من العنف إلى اثارة اجهزة الدولة ، فتمارس قدرا كبيرا من العنف الرسمي لاستعادة هيبة الدولة، وقد يؤدي رد الفعل العنيف إلى إظهار السلطة بمظهر القوة الغاشمة، ويحقق هذا النوع هدف الحركات المخططة للعنف وهو ارهاق الدولة وتشتيت جهودها وافشالها وتقليص شعبيتها وهو هدف العنف السياسي.

٤- العنف في ممارسة السلطة: والذي تمارسه الحكومات المستبدة التي لا تتمتع بشعبية في بلادها، فتتخذ العنف سبيلاً لفرض النفوذ إلا أن تمادي السلطة في استخدام العنف لآجل طويلة غالباً ما يحقق سلبية منها تعود الناس عليه، ومن ثم يفقد تأثيره في افاقهم، ومنها ايضا اكتساب الجماهير خبرة في التعامل مع أجهزة البطش الحكومية وافشالها.

ب- مؤشرات وأشكال العنف السياسي:

كما يتخذ العنف السياسي العديد من المظاهر أو الأشكال، منها ما يتعلق بالأفراد والجماعات وتسمى بمؤشرات العنف السياسي الشعبي، ومنها ما يتعلق بالنظام وتسمى بمؤشرات العنف السياسي الرسمي، وفيما يلي نتناول كلا منها:

أ- مؤشرات العنف السياسي الشعبي(٢٥):

١- المظاهرات: المظاهرة تجمع من الأفراد ينتمون غالباً إلى فئة معينة (كالطلبة أو العمال أو المهندسين ...) أو إلى مجموعات فئات والمفترض فيها أن تكون منظمة وتهدف إلى الإعراب عن الاحتجاج ضد النظام أو ضد قرار اتخذ، أو سياسة طبقت أو شخصية ما.

٢- أحداث الشغب: وهي عبارة عن تجمعات من المواطنين منظمة او غير منظمة، تعلن احتجاجها ضد النظام، او ضد بعض السياسات، او ضد أحد القيادات الرسمية، وذلك باستخدام القوة المادية (قتل، تدمير، تخريب...)

٣- التمرد: وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام، يقوم به بعض الأفراد المدنين أو العسكريين، أو كلاهما معاً، وذلك لممارسة الضغط على النظام كي يستجيب لمصالح معينة لهؤلاء الأفراد.

٤- الإضراب: ويتمثل هذا المؤشر في امتناع أصحاب عمل ما عن العمل لفترة معينة قد تطول أو تقصر وفقاً لظروف الإضراب، وذلك بغية التأثير على النظام لتلبية مطالبهم والاستجابة لمصالحهم الفئوية وقد يكون الاضراب احتجاجاً على ممارسات وسياسات النظام تجاه قضايا عامة على المستويين الداخلي والخارجي.

٥- الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات: وهذا المؤشر عبارة عن عمليات قتل أو محاولات لقتل شخصيات تشغل مناصب سياسية مثل رؤساء الدول أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو أعضاء السلطات أو قتل شخصيات عامة .. وهذا المؤشر قد يشارك فيه النظام ويمارسه عن طريق أجهزة معينة ضد بعض العناصر المعارضة أو المناوئة للحكم داخل الوطن وخارجه.

٦- الانقلاب ومحاولات الانقلاب: الانقلاب هو عملية اطاحة مفاجئة وسريعة للقائمين على النظام الحاكم أو استبدالهم بغيرهم، ويتم ذلك عن طريق بعض عناصر القوة كالجيش أو البوليس دون حدوث تغييرات أساسية في طبيعة النظام السياسي وأنماط توزيع القوة فيه، ودون حدوث مشاركة شعبية حقيقية. وقد يقوم بالانقلاب بعض الأفراد المدنيين إلا أن نجاحهم يتوقف غالباً على مساندة الجيش والبوليس أ و حيادهما.

وبجانب هذه المؤشرات السبتة للعنف الشعبي (وهو محل دراستنا االراهنة) تظهر بعض المؤشرات الأخرى مثل: الحروب الأهلية وحروب العصابات وأعمال الخطف والتعذيب، إلا أنها ليست على نفس الدرجة من الأهمية والانتشار كتلك المؤشرات السابقة.

ب- مؤشرات العنف السياسي الرسمي(٢٦):

١- اعلان حالة الطوارئ: يبدو هذا المؤشر بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة ظروف طارئة لايمكن أن تواجه بقواعد التشريع العادية. وإعلان حالة الطوارئ يتيح استخدام قواعد وإجراءات ووسائل استثنائية يطلق عليها "لوائح الضرورة" حيث يتم التوسع في اختصاصات السلطة التنفيذية على حساب اختصاصات السلطتين التشريعية والقضائية، بما يشكل اخلالا بمبدأ الفصل بين السلطات، وبما يتيح الظروف للجور على حقوق وحريات المواطنين، وثمة عدة ضوابط تنص عليها الدساتير والتشريعات المختلفة لإعلان حالة الطوارئ منها: تحديد الحالات التي تستوجب اعلان حالة الطوارئ ، وموافقة البرلمان على اعلان حالة الطوارئ ، ومناسبة اجراءات وسلطات الطوارئ لمقتضيات الظروف الاستثنائية ، وانتهاء العمل بقانون الطوارئ بمجرد زوال سبب الأخذ به.

٢- الاعتقال السياسي: يتمثل هذا المؤشر في القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم، تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم،

وتظهر عمليات الاعتقال السياسي غالباً عقب أحداث العنف الشعبي كالمظاهرات وأحداث الشغب والتمرد. وتعد عملية تعذيب المعتقلين السياسيين إحدى السمات البارزة للعنف الرسمي على مر العصور واختلاف الأنظمة، والفرق بين عصر وآخر يبدو في حجم الظاهرة ودرجة التعذيب.

٣- الاستعانة بقوات الأمن: تعد عملية الاستعانة بقوات الأمن أحد المؤشرات الممثلة للعنف الرسمي، حيث تعد الوظيفة الأساسية لقوات الأمن في الدول العربية هي : تأمين النظام الحاكم والتصدي لأحداث العنف التي قد تهدد هذا النظام، لذا فإن هذه الدول قد اتجهت في الآونة الأخيرة إلى تدعيم قوات الأمن من حيث العدد والعدة كي تتمكن من مواجهة كافة أشكال العنف السياسي الشعبي.

٤- الاستعانة بوحدات الجيش: قد تلجأ بعض النظم الحاكمة إلى الاستعانة بوحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف السياسي الداخلي وذلك عندما تتعثر قوات الأمن في مواجهتها. وهذا المؤشر يعكس نظرة معظم النظام السياسية في دول العامل الثالث ومنها الدول العربية لوظيفة الجيش، حيث ترى أن احدى الوظائف الأساسية للجيش هي حماية النظام من التهديدات الداخلية.

ج- العنف السياسي والحركات الاجتماعية:

تختلف الحركات الاجتماعية عن العنف السياسي باعتبار أن الحركات الاجتماعية هي ظواهر سياسية عابرة ومتقلبة، تحاول تغيير السياسة العامة والائتلافات السياسية والطرق التي يعيشونها الشعب. وقد اقترح دايفد David أربعة سمات للحركات الاجتماعية تميزها عن غيرها من الظواهر السياسية والاجتماعية وهي(٢٧):

١- تتكون الحركات الاجتماعية من مجموعة كبيرة من المنظمات والجهات العاملة والمواطنين تسعى لتحقيق نفس الأهداف العامة للحركة الاجتماعية، حيث

تتكون مجموعات متحالفة تتعاون بشكل عام لتحقيق أهداف سياسية وتتنافس كثيرا للحصول على الدعم من المواطنين الآخرين والاعتراف بها كحركة شرعية.

٢- القدرة على مطالبة الدولة أو أحد سلطاتها بمخاوف الناشطين activist concerns، حيث أنها الجهات القادرة على تحقيق المطالب والفصل في المنازعات واتخاذ القرارات. كما قد تسعى الحركات الاجتماعية أيضاً لحشد أو استفزاز المؤسسات الاجتماعية أو السياسية الدولية من أجل الضغط على الدولة لتحقيق المطالب. إلا أنه يلاحظ أن الحركات الاجتماعية تجعل من الدولة نقطة محورية، ففي حركات الاعتصام sit-in movement على سبيل المثال على الرغم من أنهم يعملون على تحقيق مطالبهم إلا أنهم يسعون لحشد المزيد من الدعم من الحلفاء.

٣- الحركات الاجتماعية تتحدى الرموز الثقافية cultural codes وتحول نمط حياة المشاركين فيها. فعلى سبيل المثال نجد أن المرأة المشاركة في الاحتجاجات Protest ترجع في منتصف الليل مؤكدة على القوة والثقة في نفسها وعلى تحدي رموز ثقافية معينة.

٤- تستخدم الحركات الاجتماعية وسائل مقبولة في الحياة السياسية والأنشطة السياسية مثل، اللوبي، الحملات الانتخابية، حملات التوعية. كما أنها أيضاً تستخدم وسائل غير تقليدية وغير مقبولة في الحياة السياسية مثل المظاهرات والمقاطعة والعصيان المدني والعنف السياسي.

العنف السياسي قد يكون من الضرورات التاريخية في بعض الأحيان، إذ أن التحولات الثورية الكبرى التي حدثت في العالم لم تكن لتحدث لولا درجة من العنف، فحين تنعدم الطرق والأساليب السليمة اللازمة لإحداث التغير يبقى العنف هو الأسلوب الوحيد في بعض الأحيان لتحقيق التغير الاجتماعي والسياسي(٢٨).

د- العنف السياسي بين الشرعية والمشروعية:

هناك اتجاه يحدد شرعية العنف السياسي ومشروعيته استناداً إلى طبيعة النظم السياسية، ففي دول التعددية السياسية يعد العنف الذي يمارسه المواطنون أو فئات معينة منهم، استخداماً غير مشروع للقوة، لانه يمثل خرقا للقانون وتخطيا للمؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بينما العنف المشروع فقط هو الذي تمارسه الدولة، ويجب أن يكون في إطار القانون أما في النظم التسلطية والقهرية، فإن ممارسة العنف من قبل مواطنين يعد عملاً مشروعاً لعدم وجود قنوات شرعية فعالة للمشاركة في السلطة أو لتغييرها. وقد اعتبر البعض أن العنف الذي يمارسه النظام ضد فئات معينة في المجتمع يكون مشروعاً طالما استند إلى نص قانوني يبرره ويحدده، ويكون هذا العنف الرسمي عندما تقره الجماعة أو غالبية أفرادها، إذ يعتبرونه ضرورياً لحماية النظام الاجتماعي(٢٩).

سادساً- الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات العربية والأجنبية بظاهرة العنف السياسي، وتحليل أبعادها، وإن كانت هذه الدراسات اتفقت جميعها حول تناولها لموضوع "العنف السياسي"، إلا أنها اختلفت فيما بينها ما بين الدراسات التي ركزت على أسباب العنف السياسي، أو الآثار المترتبة عليه، أو من حيث كيفية المواجهة. ولهذا فقد عمد الباحث إلى التعرض لبعض هذه الدراسات، وذلك كما يلي:

أ- الدراسات التي ركزت على معرفة أسباب العنف السياسي:

أوضحت دراسة محمد عبداللطيف (٢٠١٣) والتي تدور حول العوامل المؤدية لممارسة الشباب للعنف السياسي في الجامعات المصرية حيث طبقها على (٢٠٠) طالب وطالبة من جامعة القاهرة، أن الأوضاع الاجتماعية الحالية (كالفقر والحاجة المادية بالمستقبل المظلم لعدم توافر فرص عمل للخريجين) والعنف المزاع عبر وسائل الاعلام والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وغياب

الخطاب الديني المستنير والخطاب الثقافي الواعي من أهم العوامل المشكلة للعنف السياسي لدى الشباب(٣٠). وكذلك دراسة ايثان Ethan (٢٠١٤) حول قياس العنف السياسي في باكستان، والتي توصلت إلى أن العامل الاقتصادي أحد أهم دوافع الأفراد للقيام بالعنف السياسي(٣١). وأيضا دراسة جوديون Gudeun (٢٠١٣) حول اللامساواة والعنف السياسي، حيث تبين أن للاختلاف بين المستوى الاقتصادي للجماعات والأفراد له تأثير واضح على ممارسة العنف السياسي(٣٢).

كما توصلت دراسة حسن عبدالله العايد (٢٠١٠) حول أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على العنف السياسي في الأردن، إلى أن التنشئة الاجتماعية من أهم عوامل تشكيل العنف السياسي، وكذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(٣٣). ودراسة حسن بكر (٢٠٠٥) حول العنف السياسي في مصر "أسيوط بؤرة التوتر". والتي أسفرت عن عدد من النتائج حول أسباب ودوافع العنف السياسي منها: انهيار التوازن الاجتماعي واختلال منظومة القيم في المجتمع، وبعض الأوضاع الاقتصادية المتمثلة في انخفاض نصيب الفرد في الدخل القومي وكذلك اتساع الفروق في الدخل بين أفراد المجتمع واتساع رقعة الفقر، وانتشار الأمية والمرض وضعف مشاركة المراة في مختلف المجالات، وتقاعس وعجز المؤسسات الدينية والإعلام والأحزاب وضعف فاعلية دورها(٣٤). أما دراسة سوسن محمد الدسوقي (٢٠٠٢) حول التغير الاجتماعي والعنف السياسي في مصر. فقد توصلت إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها الشعب المصري وما يعانية من البطالة بالاضافة إلى غياب الديمقراطية ودور ذلك في ممارسة الشباب للعنف السياسي (٣٥).

كما توصلت دراسة عزة ابراهيم البنا (١٩٩٨) حول رؤية علماء الدين والمهتمين بعلم الاجتماع حول الارهاب السياسي، إلى العديد من أسباب انتشار العنف

السياسي منها: الأمية، وتدني المستوى الاقتصادي، والتصادم بين القديم والجديد، والتعصب الناجم عن عدم فهم الدين فهماً سليماً، ومحدودية حرية التعبير عن الرأي، وسوء استغلال الحرية. واستغلال بروز تعددية المرجعيات الدينية والدخول في مرجعيات منحرفة، فضلا عن الفراغ لدى الشباب وحالة التحول فيما بعد مرحلة الصراعات والنزاعات المسلحة(٣٦). أما دراسة سيركا Sirkka (١٩٩٨) حول العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعنف السياسي في المجتمع الفنلندي. فقد كشفت عن وضوح دور التدهور الاقتصادي والطبقي والسياسي في انتشار العنف السياسي، وزيادة الصراعات المسلحة كأحد أشكال العنف السياسي في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية(٣٧).

أما دراسة حسنين توفيق إبراهيم (١٩٩٩) حول ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، فأشارت إلى أن هناك علاقة طردية بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي(٣٨). بينما دراسة حسن بكر (١٩٩٨) حول أسباب العنف السياسي ودوافعه. والتي أجراها على عينة من الجمهور والصفوة في جامعة أسيوط، فأوضحت أن من أكثر الأسباب المؤدية للعنف السياسي: البطالة ، الفوارق الطبقية، محدودية المشاركة السياسية، الفساد، عدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية وعدم الثقة بامكانية التغيير السلمي، الفراغ الفكري والثقافي، عادة الثأر، التعليم، فقدان الاعتراف والقبول(٣٩). كما اووضحت دراسة محي شحاته (١٩٩٨) حول وعي طلاب الجامعة بظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري.أن من أهم أسباب العنف السياسي هى طبيعة التنشئة الاجتماعية، والانتماء الطبقي، وقلة الفرص المتاحة، ورفاق السوء وتدني مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفساد وغياب الوعي الديني المستنير(٤٠).

ب- الدراسات التي ركزت على المتغيرات الاجتماعية لجماعات العنف وأسرهم:

أشارت دراسة باربر Barber (١٩٩٩) حول التعرف على المتغيرات النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى القيام بالعنف السياسي لدى الأفراد والعائلات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن المتغيرات المسئولة عن العنف السياسي تتمثل في قيم الانتماء والهوية وأساليب التنشئة الأسرية(٤١). أما دراسة سوسن محمد الدسوقي عطية (١٩٩٩) حول الخصائص البيئية والنفسية لأسر جماعات العنف السياسي، فأوضحت أن قلة الخدمات بل انعدامها لدى اسر هؤلاء المسجونين فضلا عن حالة السكن المتهالكة التي يقيمون فيها، كذلك كبر حجم اسر جماعات العنف السياسي، كذلك أوضحت ان هناك علاقة ايجابية بين انتشار اللا معيارية الثقافية نتيجة التناقض الإعلامي وانتماء الشباب لجماعات العنف السياسي(٤٢). أما دراسة ساسز Saths (١٩٩٤) حول العنف السياسي في جنوب أفريقيا، والتي أجراها على ٨٢٢ أسرة ريفية، فأظهرت أهمية الدور الذي يلعبه السن في العنف السياسي من خلال دراستها لدور الشباب في العنف السياسي(٤٣). أما دراسة خالد وفيرك Khaled and Fierke (٢٠٠٩) حول العنف السياسي في الشرق الأوسط، فأكدت على أن بعض الممارسين للعنف السياسي يستخدمون الماضي لإعطاء معنى أخلاقي وسياسي للواقع الحاضر وتبرير أعمالهم وما يقومون به من عنف(٤٤). أما دراسة ناهد أبو القمصان (٢٠٠٨) حول اثر العنف الانتخابي على التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للنساء، فأشارت إلى ان ظاهرة العنف الانتخابي ليس فقط نتاج للثقافة السائدة بل هي نتاج أكثر للسياسات الانتخابية التي تهدف إلى تأمين فوز مرشحيها(٤٥).

ج- الدراسات التي ركزت على الآثار وكيفية مواجهة العنف السياسي:

أوضحت دراسة سندى وآخرون Cindy, et al. (٢٠١٣) حول المرونة والفردية والجماعية في أجواء العنف السياسي، إلى أن الأمل والتفاؤل والقدرة على وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة وحل المشكلات وأن ما يمتلكه الأفراد والجماعات من أمل وتفاؤل وعزيمة ومعتقدات دينية وصمود له قدرة على مواجهة العنف السياسي وتخطيه(٤٦). أما دراسة ماري وروجوبرتو Maria and Rigoberto (٢٠٠٧) حول

العنف السياسي وأثرة على فعالية الحياة الريفية في كولومبيا، فأوضحت أن العف السياسي يعطل من أسواق العمل الريفية ويقلل من مستويات الربح مما يعزز مستويات الفقر ويقف أمام خطط التنمية(٤٧).

أما دراسة سلوى عبد الحميد الطويل (١٩٩٤) حول اتجاهات المرأة المصرية المتعلمة نحو ظاهرة العنف السياسي. فأشارت إلى أهمية الحوار والمواجهة بالفكر في مواجهة العنف السياسي، وأهمية تنمية الوعي الديني وخاصة من خلال الدعاة المتخصصين الذين لهم تقديرهم عند الشعب، وان الاعلام بما يقدمة من استفزاز للمشاعر وقلة البرامج الدينية وعدم اتاحة الفرصة لكل القوة السياسية للتعبير عن أرائها لتحقيق أسلوب الممارسة الديمقراطية يساعد على زيادة موجات العنف السياسي داخل المجتمع(٤٨).

سابعاً- التوجهات النظرية للدراسة:

نظراً لأن العنف ظاهرة مركبة متعددة الجوانب، فقد ظهرت العديد من الأفكار والنظريات والدراسات الكيفية والكمية التي تغطي مختلف جوانب الظاهرة. فإذا كان علماء النفس يرون أن العنف يرتبط بالاحباط ارتباطاً مباشراً، وأن معظم أشكال العدوانية الاجتماعية يمكن أن تفسرها مختلف أشكال الاحباطات التي تعانيها جماعات من الأشخاص أو الأمم ويرون أنها لاتُحتمل(٤٩). بينما أكد علماء الاجتماع على أهمية العوامل الاجتماعية في حدوث العنف السياسي.

ومن أهم النظريات الاجتماعية التي فسرت العنف السياسي ما يلي:

أ- النظرية المادية- الماركسية:

يرى ماركس أن التناقضات البنائية والتفاوت الطبقي يؤدي إلى استغلال الرأسماليين للعمال مما يعزز بدوره الصراع بين العمال والرأسماليين. كلما زاد استغلال العمال فمن المرجح أن يزيد العنف ضد سياسة الدولة(٥٠)، حيث يذهب ماركس إلى أن الحركات الاجتماعية إنما هي ذلك التحرك الجماهيري

الذي ينشأ كنتيجة للصراع الطبقي ويستدل المنظور الماركسي من التاريخ ، فالحركة التاريخية تنشأ من ان كل مرحلة يسبقها ثورة جديدة في الأساليب والعلاقات الاجتماعية للانتاج، وأكد الفكر الماركسي على ان العنف هو الآلية الأساسية لاحداث التغيير في المجتمع(٥١). وأصحاب الاتجاه الماركسي يهتمون بالاعتبارات المادية والدوافع الاقتصادية فهي -من وجهة نظرهم- تصنع الأحداث وتغير التاريخ(٥٢). وأن العنف السياسي يحدث نتيجة لعدم المساواة الاقتصادية، فالمتمردين يكونوا من الطبقة العاملة الصناعية لأن ليس لديهم شيئاً يخسروه، وتنظر للاستغلال على أنه المصدر الأساسي للصراع الطبقي وفقاً لنظرية ماركس(٥٣).

ولقد ظهرت العديد من الآراء النظرية كرد فعل للنظرية المادية في تفسير العنف السياسي منها نظرية التعبئة العرقية Ethnic Mobilization والتي تؤكد على أن استقطاب الأفراد نحو الانتماءات الطبقية والعرقية والثقافية أشد تأثيراً على العنف السياسي من العامل الاقتصادي. كما تؤكد على أن لعمليات تحديث المجتمع أثرها على اللامساواة وخاصة بين القطاعات العرقية المختلفة(٥٤).

وهكذا يتضح أن الاتجاه الماركسي يؤكد على قضية أن اللامساواة بين أفراد المجتمع خصوصا من الناحية الاقتصادية هو السبب الرئيسي لحدوث العنف السياسي، حيث قامت الثورات في العالم العربي المعاصر، وأكدت النظرية على دور عدم المساواة والتحيز بين أفراد المجتمع بالاضافة الى اثر البطالة في انتشار العنف السياسي بين الشباب.

ب- النظرية الوظيفية:

يركز هذا الاتجاه على حالة اختلال في النسق السياسي، الأمر الذي يحد من قدرة النظام السياسي على الاستجابة للضغوط والمطالب التي تفرضها عليه بيئته الداخلية والخارجية، حيث إن حالة "عدم توازن النسق" تؤدي بالضرورة إلى اخفاق

النظام السياسي في مواجهة التغير وعدم قدرته على اعادت التوازن، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عنف سياسي نتيجة لاختلال هذا التوازن، ويرى أصحاب هذا الاتجاه (البنائي الوظيفي) أن المجتمعات عبارة عن نظم (أي بناء وظيفي) وان استمرارية هذه الوظيفة تعتمد على استمرارية المحافظة على تدفق المطالب والموارد بين النظام وبيئته وبين النظم الفرعية الأخرى، وقد تؤثر عوامل خارجية في النظام أو تطور ايديولوجي بعينه أو ظهور تيار ديني جديد يعمل على اعادة توزيع القوة والسلطة في النظم الفرعية(٥٥).

ج- نظرية الحرمان النسبي:

في محاولة لتحديد أسباب العنف السياسي طور تيد جور T. Gurr مفهوم الحرمان النسبي Relative Deprivation وربط بينه وبين ظاهرة العنف السياسي، وهو يتركز حول التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمية التي يعتقدون أنهم يستحقونها على نحو مشروع وقدراتهم القيمية التي يعتقدون أنهم قادرون على تحصيلها والاحتفاظ بها، هذا التفاوت يؤدي إلى فجوة بين التوقعات والواقع، مما اعتبره جور شرطا لحدوث العنف السياسي والحروب الأهلية(٥٦).

كذلك يلعب التراجع الاقتصادي دوراً في الفجوة بين التطلعات والمكتسبات والانجازات، حيث يرى جيمس دايفز أن العنف السياسي مرتبط ببعض المتغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمعات، وهو يقع بعد حدوث فترة طويلة من الازدهار الاقتصادي يليها فترة كساد حاد. كما استخدم نظرية الاحباط والعنف الذي نتج عن التناقض بين التوقعات والآمال من ناحية، وما يحصلون عليه فعليا من ناحية أخرى. فإذا شعر الناس بأن هناك فجوة بين هذين المفهومين زادت احتمالات ظهور العنف السياسي(٥٧). فالفقراء أكثر احساسا بالحرمان النسبي، وأيا كانت درجة الحرمان فإنها تخلق حالة من عدم الرضا لدى الأفراد مما يدفعهم إلى سلوك العنف نتيجة للإحساس بالظلم الاجتماعي(٥٨).

وبذلك يتضح من خلال العرض لنظرية الحرمان النسبي وتفسيرها للعنف السياسي أن التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمية التي يعتقدون أنهم

يستحقونها وقدراتهم الفعلية التي يعتقدون أنهم قادرون على تحقيقها، هذا التفاوت شرط اساسي لحدوث العنف السياسي.

د- نظرية الثقافة الفرعية:

ترتكز نظرية الثقافة الفرعية للعنف على افتراض أساسي مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة بالعنف، وطبقاً لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يتصرفون بشكل أكثر عنفاً من الآخرين، لأنهم يخضعون للمعايير والاتجاهات والقيم الأساسية للثقافة الفرعية للعنف. ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الاتجاهات نحو العنف تختلف من جماعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وتتميز الثقافة الفرعية للعنف بأن لها اتجاهات ايجابية نحو العنف، وأن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الأحيان. كما يفضل الأعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية أسلوب الخشونة في المعاملة، كما يشجعون السلوك العدواني بين الذكور. ويرى وولفجانج Wolfgang أن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية، وفي هذه الثقافة الفرعية يسمح باستخدام العنف، حيث يتم بشكل خاص التشجيع على ممارسة العنف في مرحلة الطفولة وخلال مرحلة البلوغ. كما يرى أن العنف يعد سلوكاً متعملاً ومقبولاً اجتماعياً في إطار الثقافة الفرعية للعنف، حيث لاينظر إلى استخدام العنف على أنه سلوك غير مشروع، وبالتالي لايشعر مستخدموا العنف بالذنب تجاه عدوانهم، فقد يصبح العنف جزءا من أسلوب حياتهم ووسيلة لحل مشكلاتهم الاجتماعية. ويطلق مصطلح Machisma على الشخص الذي يستجيب بعنف وعدوانية نحو أية نظرة أو هفوة بسيطة يعتبرها إهانة له، فيعتدي على الآخرين(٥٩).وبذلك يعتقد الفرد ان العنف نحو الاخرين سلوك مطلوب ومشروع وضرورى لتحقيق اهدافه.

هـ- نظرية التعلم الاجتماعي:

تعتبر نظرية التعليم الاجتماعي من أهم النظريات السوسيولوجية التي تهتم بتفسير عملية تعلم سلوك العنف من خلال التقليد والمحاكاة. ويرجع الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع التعلم عن طريق المحاكاة إلى ألبرت باندورا Alpert Bandura الذي قدم خلاصة أبحاثه في كتاب يحمل عنوان "التعلم الاجتماعي من خلال المحاكاة" عام ١٩٦٢. ويرى

باندورا أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم، ويتم تعلمه من خلال القدوة، إذ يمكن للفرد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين أن يتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد. كما حدد باندورا ثلاثة مصادر رئيسية للسلوك العنيف في المجتمع الحديث، وتتمثل هذه المصادر في تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والاقتداء بالنموذج الرمزي. وهذه المصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة(٦٠).

سابعاً- الإجراءات المنهجية للدراسة:

تعتمد الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات، حيث أنها تقوم بجمع البيانات من عينة من الشباب القاطن بمجتمع الدراسة من خلال أداة لجمع البيانات تتضمن استمارة الاستبيان ومقياسا للعنف السياسي، حيث تضمن أداة جمع البيانات:

(١) إستمارة استبيان مكونه من (٤٥ سؤال) منها ١٢ سؤال عن البيانات الأولية، وباقي الأسئلة تدور حول الإجابة على تساؤلات البحث كما روعي أن تكون الأسئلة مابين الأسئلة المغلقة والمفتوحة.

(٢) مقياس العنف السياسي حيث تم الاستعانة بمقياس أعده (طه محمد المبروك جبر) (٦١) والمكون من ٢٠ فقره وذلك للوقوف على مستوى ودرجات ممارسة العنف السياسي بين الشباب الليبي. وقد اعتمد الباحث على معاملات الفأكرونباخ للتأكد من صدق وثبات المقياس حيث بلغت قيمته ٠.٨٧٤ وهي قيمة جيدة للثبات، وتظهر انه يمكن الاعتماد على المقياس لجمع البيانات من عينة الدراسة الحالية.

أما بالنسبة لمجالات الدراسة فهي:

أ- المجال الجغرافي: تم إجراء البحث في منطقة الواحات (جالو - أوجلة - اجخره) بليبيا، حيث تقع الواحات الثلاثة جنوب برقة وهي على شكل مثلث متساوي الأضلاع تقريبا حيث تمثل كل واحة زاوية لهذا المثلث (جالو - أوجله -أجخره). وتقع على خط طول ٢١.٥ شرقا ودائرة عرض ٢٩ شمالا تقريبا وتبعد عن مدينة اجدابيا حوالي ٢٠٠ كم جنوبا وعن مدينة الكفرة ٦٠٠ كم شمالا إذا أخذنا في الاعتبار امتدادها شرقا حتى الحدود الشرقية لليبيا وشعبية البطنان. وتعتبر واحة جالو هي أكبر الواحات الثلاثة وحلقة وصل لمثلث الواحات.وهي

أيضا حلقة وصل بين الواحات والكفرة وقديما كانت محطة هامة للقوافل الراحلة إلى جمهورية مصرالعربية وإلى أدغالأفريقيا عبر ممرات صحراوية أسهم أبنائها في إيجادها، وحفر آبارها التي تساعد القوافل علي مواصلة الرحيل عبر تلك الصحراء المترامية الاطراف.

ب- المجال البشري: تم إجراء البحث على عينة من الشباب الليبي بمنطقة الواحات(جالو أوجلة أجخرة)، بلغ عددها(٣٣٠) من شباب ليبيا.

ج- المجال الزمني: حيث تم إجراء البحث وجمع البيانات في (الفترة من شهر أكتوبر ٢٠١٣ حتي شهر مارس ٢٠١٤)

ثامناً- الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لعينة الدراسة:

الجدول التالي رقم (١) يوضح البيانات الأولية لعينة الدراسة المتعلقة بالنوع والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وطبيعة العمل للعينة وللأب والأم ن= ٣٣٠

المتغيرات		العدد	النسبة
النوع	ذكر	٢٠٥	٦٢.١
	أنثي	١٢٥	٣٧.٩
السن	٢٠ سنة -	٨٧	٢٦
	٢٥ سنة -	١٨٤	٥٦
	٣٠ - ٣٥ سنة	٥٩	١٨
طبيعة العمل	لا يعمل	٥٣	١٦.١
	موظف بالحكومة	١٩٦	٥٩.٤
	أعمال حرة	٤٥	١٣.٦
	يعمل بالزراعة	١١	٣.٣
	يعمل بحقول النفط	٢٥	٧.٦
	أعمال أخرى	١٠٦	٣٢.١
متوسط الدخل الشهري	أقل من ١٠٠٠ دينار	٩١	٢٧.٦
	من ١٠٠٠ : ١٥٠٠	٧٢	٢١.٨
	من ١٥٠٠ : ٢٠٠٠	٢٧	٨.٢
	من ٢٠٠٠ : ٢٥٠٠٠	١٤	٤.٢
	من ٢٥٠٠٠ فأكثر	٢٠	٦.١
عمل الأب	لا يعمل	٣٠	٩.١
	موظف بالحكومة	١٥٦	٤٧.٣
	يعمل بالزراعة	٧٥	٢٢.٧
	أعمال حرة	٦٩	٢٠.٩
عمل الأم	ربة منزل	٢٨٣	٨٥.٨
	موظف بالحكومة	٤٤	١٣.٣
	أعمال حرة	٣	٠.٩
المجموع		٣٣٠	١٠٠

المتغيرات		العدد	النسبة
الحالة الاجتماعية	أعزب	١٩٥	٥٩.١
	متزوج	١١٦	٣٥.٢
	أرمل	٨	٢.٤
	مطلق	١١	٣.٣
المستوى التعليمي	لا يقرأ ولا يكتب	٥	١.٥
	يقرأ ويكتب	٨	٢.٤
	ابتدائية	٩	٢.٧
	إعدادية	١٦	٤.٨
	ثانوية	١٠٠	٣٠.٣
	جامعية	١٦٩	٥١.٢
	فوق جامعي	٢٣	٧
المستوى التعليمي للأب	لا يقرأ ولا يكتب	٤١	١٢.٤
	يقرأ ويكتب	٩٥	٢٨.٨
	ابتدائية	٢٨	٨.٥
	إعدادية	٢٦	٧.٩
	ثانوية	٦٤	١٩.٤
	جامعية	٦٥	١٩.٧
	فوق جامعي	١١	٣.٣
المستوى التعليمي للأم	لا يقرأ ولا يكتب	١٢٧	٣٨.٥
	يقرأ ويكتب	٤٤	١٣.٣
	ابتدائية	٢١	٦.٤
	إعدادية	٧٣	٢٢.١
	ثانوية	٤١	١٢.٤
	جامعية	٢٠	٦.١
	فوق جامعي	٤	١.٢
المجموع		٣٣٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق ان خصائص عينة الدراسة جاءت كالتالى:

- بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب النوع اتضح أن أعلى نسبة من الذكور حيث بلغت (٦٢.١ %)، فى حين بلغت نسبة الاناث (٣٧.٩ %)، ويمكن ارجاع ذلك إلى ان الذكور هم أكثر ممارسة للعنف السياسي من الاناث في المجتمع الليبي،

نظرا لأنه مجتمع قبلي له عاداته وتقاليده التي تحد من دور ومكانة المرأة في المجال السياسي، وخاصة داخل الشارع الليبي أو بمعنى أدق داخل مجتمع الواحات الليبي،لا يسمح للمرأة الليبية غالبا بالمشاركة أو الحديث عن القضايا والموضوعات السياسية.

ومن حيث توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية تبين أن ما يزيد عن نصف العينة بنسبة (٥٩.١%) من العزاب نظرا لارتفاع تكاليف الزواج داخل مجتمع الواحات، وأن نسبة (٣٥.٢ %) من المتزوجين، تليها نسبة المطلقين من أفراد العينة والتى بلغت(٣.٣%) وهي نسبة لايستهان بها تؤكد على أن الطلاق وإن كان مشروعاً إلا أن هناك العديد من الآثار الاجتماعية له على الأسرة أهمها تفككها وتأثير ذلك بالطبع على تنشئة الأبناء، وأخيرا جاءت نسبة الارامل (٢.٤%).

بينما يتضح من الجدول السابق أن أكبر عدد من العينة يقع في الفئة العمرية (٢٥ لأقل من ٣٠ سنة) حيث بلغ عددهم ١٨٤ بنسبة ٥٦%، تلي ذلك فئة (٢٠ لأقل من ٢٥ سنة) حيث بلغ عددهم ٨٧ بنسبة ٢٦%، وأخيرا الفئة (٣٠ إلى ٣٥ سنة حيث بلغ عددهم ٥٩ بنسبة ١٨% من جملة العينة.

كما تبين ارتفاع المستوى التعليمى لأفراد العينة، حيث اتضح أن أعلى نسبة(٥١.٢%) من الحاصلين على الشهادة الجامعية، تليها نسبة (٣٠.٣%) من الحاصلين على الشهادة الثانوية، وأن نسبة(٧%) من الحاصلين على مؤهل فوق الجامعى،تليها نسبة (٤.٨%) من الحاصلين على الشهادة الاعدادية، وأن نسبة (٢.٧%)من الحاصلين على الشهادة الابتدائية، فى حين بلغت نسبة من يقراؤن ويكتبون (٢.٤%) فقط، وأخيرا نسبة (١.٥%) من الذين لا يقراؤن ولايكتبون، وهي نسبة لايستهان بها، حيث أن ليبيا كدولة نامية تريد التقدم والرقي

اتحهت بالقضاء على الأمية بكافة أشكالها، وخاصة بين الشباب، نظراً لأن الأمية تعد من أهم عوامل هدم القدرات البشرية.

أما من حيث توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل اتضح أن أعلى نسبة (٥٩.٤%) يعملون موظفون في الحكومة، تليها نسبة من أجابوا بأنهم يعملون أعمال أخرى (سائقى مركبات، والزعى)حيث بلغت(٣٢.١%)،فى حين بلغت نسبة من لايقومون بأى اعمال(١٦.١)%، أما نسبة من يعملون بالتجارة فقد بلغت(١٣.٢%)، تليها نسبة (٧.٦%) يعملون بحقول النفط، وأخيرا تاتى نسبة من يعملون فى الزراعة و بلغت (٣.٣%).

وبالنسبة للدخل الشهرى لافراد العينة تبين أن نسبة (٢٧.٦%) دخلهم الشهرى اقل من ١٠٠٠دينار، و نسبة (٢١.٨%) دخلهم الشهرى يتراوح ما بين ١٠٠٠: ١٥٠٠دينار، تليها نسبة من دخلهم الشهرى من ٢٥٠٠دينار فاكثر(٦.١%)،واخيرا نسبة من دخلهم الشهرى من٢٠٠٠: ٢٥٠٠بلغت (٤.٢%) من جملة افراد العينة.

اما بالنسبة المستوى التعليمي لآباء المبحوثين اتضح أن أعلى نسبة من آباء المبحوثين مستواهم التعليمى يقرأ ويكتب فقط حيث بلغت نسبتهم (٢٨.٨%)،تليها نسبة الحاصلين آبائهم على مؤهل جامعى حيث بلغت (١٩.٧%)،واقتربت منها نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية حيث بلغت (١٩.٤%)، بينما بلغت نسبة الذين لا يقراء ولا يكتب آبائهم(١٢.٥%)، فى حين بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية (٨.٥%)،وأخيرا تاتى نسبة الذين آبائهم لا يقراؤن ولا يكتبون حيث بلغت (٣.٣%). وبالنسبة للمستوى التعليمي لأمهات المبحوثين كانت أعلى نسبة منهن لا يقرأن ولايكتبن حيث بلغت (٣٨.٥%)،تليها نسبة الحاصلات أمهاتهم على الشهادة الاعدادية حيث بلغت(٢٢.١%)،فى حين بلغت الحاصلات اماتهم على الشهادة الثانوية

(١٢.٤%)، تليها نسبة الذين امهاتهم يقرأن ويكتبن (١٢.٣%)، اما نسبة الحاصلات أمهاتهم على الشهادة الابتدائية بلغت (٦.٤ %)، واقتربت منها نسبة الحاصلات امهاتهم على الشهادة الجامعية (٦.١%)،وأخيرا تاتى نسبة الحاصلات امهاتهم على الشهادة الجامعية (١.٢%).

أما بالنسبة لطبيعة عمل آباء المبحوثين اتضح أن أعلى نسبة (٤٧.٣%) موظفون بالحكومة، وان نسبة (٢٢.٧%) من آبائهم يعملون بالزراعة، تليها نسبة (٢٠.٩%) من آبائهم يعملون أعمال حرة،وأخيرا تاتى نسبة من لايقومن باى اعمال حيث بلغت (٩.١%). أما من حيث طبيعة عمل امهات المبحوثين تبين أن الغالبية العظمى بنسبة (٨٥.٨%) من ربات البيوت، تليها نسبة الموظفات بالحكومة حيث بلغت (١٢.٣%)، وأخيرا نسبة من يقومون باعمال حرة والتى بلغت (٩.%).

تاسعاً- مناقشة النتائج وتفسيرها:

تدور الدراسة الراهنة حول الكشف عن الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي لدى الشباب في المجتمع الليبي، لذا يحاول الباحث أن يناقش أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة الميدانية للشباب الليبي من خلال المحاور التالية:

(١) ملامح ظاهرة العنف السياسي لدى الشباب في المجتمع الليبي:

أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج التي يمكن أن تعطي صورة عامة لأهم ملامح ظاهرة العنف السياسي لدى الشباب في المجتمع الليبي من خلال كشفها عن توجهات الشباب نحو العديد من القضايا المرتبطة بالظاهرة والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٢)

رأى المبحوثين حول بعض مظاهر العنف السياسى

المتغيرات		العدد	النسبة
أسباب قيام الثورة	لا أعرف	٣١	٩.٤
	عدم احترام الحقوق	٣٥	١٠.٦
	عدم وجود حرية	٧٣	٢٢.١
	انتشار الظلم	١٣٥	٤٠.٩
	تدني الخدمات	٤٨	١٤.٥
	انتشار البطالة	٨	٢.٤
	المجموع	٣٣٠	١٠٠
راي المبحوثين حول معنى الحرية	أن تفعل ما تريد	٢١	٦.٤
	لا تتعدى عنى حرية الآخرين	١٤٧	٤٤.٥
	عدم التقييد بالقوانين الموجودة	٢٠	٦.١
	تقبل الرأي والرأي الآخر	١٤٢	٤٣
	المجموع	٣٣٠	١٠٠
المشاركة مع التنظيمات اثناء الثورة	لم أشارك في أي عمل	٤٥	١٣.٦
	انضممت لأحدى الكتائب الثورية	١١٩	٣٦.١
	قمت بإعداد الوجبات الغذائية	٦٧	٢٠.٣
	جمعت التبرعات	٨١	٢٤.٥
	شاركت في تحرير بعض المناطق	١٨	٥.٥
	المجموع	٣٣٠	١٠٠
أعمال الشغب والعنف	تضر بالمجتمع	٤٥	١٣.٦
	دليل على الجهل وعدم الوعي	١٨٦	٥٦.٤
	ضرورية لحدوث إصلاح	٢٤	٧.٣
	لا تليق بالمجتمع بعد الثورة	٧٥	٢٢.٧
	المجموع	٣٣٠	١٠٠
الإنضمام للتنظيمات بعد الثورة	لم ينضم	٢٣٢	٧٠.٣
	حزب سياسي	٩	٢.٧
	جماعات تطوعية	٦٢	١٨.٨
	حركات سياسية	٤	١.٢
	كتائب عسكرية	٢٣	٧
	المجموع	٣٣٠	١٠٠

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق حول رأي الشباب الليبي في بعض القضايا السياسية ومظاهر العنف السياسى يتضح ما يلي:

(١) من حيث مدى وعي المبحوثين بأسباب قيام ثورة ١٧ فبراير، فأرجعها الشباب إلى: انتشار الظلم والفساد من قبل النظام السابق بنسبة (٤٠.٩%)، عدم وجود حرية بنسبة ٢٢.١%)، وتدنى مستوى الخدمات (١٤.٥ %)، وعدم احترام الحقوق الإنسانية للموطنين(١٤.٥%)، وأخيرا جاءت نسبة (٢.٤ %) أجابوا بان البطالة هي أهم أسباب الثورة، مما يظهر أن هناك وعي لدى الشباب بكافة الاسباب المتشابكة التي ساهمت في قيام الحراك السياسي في ١٧ فبراير ٢٠١١م. ومن خلال ذلك يمكننا القول بأن العنف الذي أعلنه الشباب في كثير من الأقطار العربية يمكن تفسيره على أنه استجابة للنظم التسلطية الرجعية في هذه الأقطار، فهي نظم لاتستطيع أن تتكيف مع الحاجات والمطالب الجديدة التي يفرضها التحديث في هذه المجتمعات، بل إن هذه الأنظمة قد سعت إلى كبح هذه الحاجات ومن ثم نشأت الحركات السياسية والتي ولدتها عملية التحديث في المجتمعات النامية والمتخلفة، وما لبثت أن تحولت هذه الحركات إلى معارضة سياسية نشطة للأنظمة القائمة(٦٢). وهذا ما أكدته النظرية الوظيفية حيث أشارت إلى أن أي خلل في النسق السياسي يجعله غير قادر على القيام بدوره في مواجهة التحولات الاجتماعية وعدم القدرة على ايجاد التوازن الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العنف السياسي ضد هذا النظام.

(٢) من حيث رأى المبحوثين حول معنى الحرية فقد جاء كالتالي: أن لا تتعدى على حرية الآخرين (٤٤.٥ %)، وتقبل الرأي والرأي الأخر(٤٣ %). كما يتضح أن هناك نسبة من الشباب الليبي ترى أن الحرية هي أن تفعل ما تريد (٦.٤ %)، أو عدم التقيد بالقوانين الموجودة (٦.١ %)، وهو فهم خاطئ لمعنى الحرية

ومن ثم ينعكس هذا الفهم على ممارسة الشباب للعنف السياسي وعدم اهتمامهم بقضايا الاستقرار السياسي والأمن الداخلي في المجتمع الليبي.

(٣) من حيث الأعمال التي شارك فيها المبحوثين أثناء ثورة ١٧فبراير فكان أبرزها الانضمام إلى احد الكتائب العسكرية(٣٦.١ %)، وجمع التبرعات من المواطنين (٢٤.٥ %) وإعداد الوجبات الغذائية وإرسالها إلى الثوار(٢٠.٣ %). كما تبين أن هناك نسبة صغيرة لم تشارك في أي عمل سياسي بلغت ١٣.٣ من جملة العينة، وربما يرجع ارتفاع نسبة الشباب الذي شارك في الكتائب العسكرية أثناء ثورة ١٧ فبراير إلى أن المجتمع الليبي كان في حالة حرب داخلية، حيث اتسمت هذه الثورة بالعنف السياسي، لذا لجأ أغلب الشباب الليبي وخاصة الذكور للانضمام للكتائب العسكرية رغبة منهم في مواجهة هذا العنف في بعض الأحيان أو ممارسة ضغط على الدولة لتنفيذ مطالبهم في أحياناً أخرى.

(٤) أما عن موقف المبحوثين من أعمال الشغب والعنف التي يقوم بها البعض، فأجابت نسبة (٥٦.٤%) بأنه دليل على الجهل وعدم الوعي، وذكر آخرون بأنها لا تليق بالمجتمع بعد الثورة (٢٢.٧%)، وأكد آخرون على أنها تضر بالمجتمع (١٣.٦ %)، وجميعها ردود تؤكد على ارتفاع وعي الشاب الليبي بالآثار السلبية لأعمال الشغب والعنف، بينما أشار لها آخرون باعتبارها ضرورية لحدوث إصلاح (٧.٦ %)، وهم فئة قليلة من الشباب الليبي الذي ينظر إلى أن العنف وأعمال الشغب ضرورية لممارسة الضغط من اجل الإصلاح السياسي والإداري لنظم الحكم.

(٥) من حيث التنظيمات التي انضم إليها المبحوثين بعد الثورة فتبين أن الغالبية بنسبة (٧٠.٣ %) لم ينضموا لاى تنظيمات، بينما انضم (١٨.٨ %) إلى الجمعيات الأهلية والمنظمات التطوعية، وانضم ٧% للكتائب العسكرية، و١.٢% للحركات السياسية. فتدني مستوى المشاركة السياسية الفعالة والنشطة (الفراغ السياسي) وخاصة بين الشباب من مختلف الطبقات، وهنا تأتي

التنظيمات السرية أو جماعات العنف السياسي لتملأ الفراغ وتتغلغل في التنظيمات الرسمية القائمة ولتهيء للشباب فرصة تحقيق الذات والشعور بالانتماء والقيام بدور ما لتحقيق هدف أو أهداف مرسومة(٦٣). وهذا ما أكدت عليه دراسة رمضان محمود عبدالعليم حول "الأنشطة الطلابية ودورها في مواجهة العنف السياسي لدى طلاب جامعة الأزهر" حيث أشار إلى أن الفراغ السياسي سبباً من أسباب العنف، نتيجة لعدم اتاحة الفرصة للمارسات الايجابية، مما يجعل الشباب يتجهون إلى تنظيمات سياسية تحتية يفرغون فيها اتجاهاتهم، ويترجمون فيها آمالهم وآلامهم ومشكلاتهم(٦٤). وهذا ما أكدته دراسة سيركا Sirkka حول العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعنف السياسي في المجتمع الفرلندي، حيث أكدت على دور الصراعات بين الجماعات المسلحة في نشر العنف السياسي.

(٦) اما عن معدل انخراط الشباب في ممارسة العنف السياسي داخل مجتمع الدراسة: أوضحت النتائج الأولية لمقياس العنف السياسي من خلال قياس متوسطات الدرجات التي حصل عليها المبحوثين على المقياس أن حوالي ٢٦% من المبحوثين لايمارسون أي نوع من أنواع العنف السياسي بينما ٥٥% منهم لديهم عنف بدرجات متوسطة ولديهم استعداد لممارسة العنف السياسي، في حين أن ١٩ % يمارسون العنف السياسي بدرجات كبيرة في مجتمع الدراسة. وربما يمكن تفسير ذلك بأن الشباب ينخرط في أعمال العنف المضادة للنظم ظاهرة عالمية، وذلك بحكم التكوين النفسي والاجتماعي والسياسي لمرحلة الشباب(٦٥). التي تتسم خصائصها السيكولوجية والفسيولوجية في الغالب بالخيالية والمثالية، ورفض الواقع والسعي إلى التجديد، ومن ثم يصبح أكثر اندفاعاً لممارسة العنف، فالشباب مرحلة توتروبحث عن الهويةوسعى لتأكيد الذات(٦٦). وحول مظاهر العنف السياسي لدى الشباب الليبي نتائج الدراسة عما يلي:

جدول رقم (٣) يوضح مظاهر العنف لدى الشباب في المجتمع الليبي

العبارات	دائماً		كثيراً		أحياناً		نادراً		أبداً	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا أستطيع المشاركة في مظاهرات تمارس بعض أعمال العنف للاعتراض على قرار سياسي	٢٥	٨	١٧	٥	٤٦	١٤	٧٣	٢٢	١٦٩	٥١
أشترك في المناقشات الثائرة على القيود بهدف المعارضة الانتقام من المسئولين	٩	٣	١١	٤	٤٠	١٢	٧١	٢٢	١٩٩	٦٠
لا مفر من استخدام السلاح أثناء المشاركة في المظاهرات	٢٤	٧	١٨	٦	٧٠	٢١	٦١	١٨	١٥٧	٤٨
لا مانع من إثارة البلبلة تجاه مسئولي الدولة للضغط عليهم وتنفيذ المطالب الفئوية	١٤	٤	١٧	٥	١٠٤	٣٢	٦٨	٢١	١٢٧	٣٨
استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك / تويتر) في توجيه ألفاظ خارجة لأحد المسئولين السياسيين بالدولة .	٥	٢	١١	٣	١١	٣	٥٨	١٨	٢٤٥	٧٤
ألجأ إلى استخدام العنف لتحقيق أهدافي السياسية .	٦	٢	٢	١	٢٧	٨	٥٤	١٧	٢٤١	٧٣
اشتركت في اعتصامات تهدد باستخدام القوة تجاه مسئولي الدولة السياسيين	١٢	٤	٢١	٦	٩٩	٣٠	٢٣	٧	١٧٥	٥٣
اشتركت مع جماعات سياسية تتخذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافها .	٢٣	٧	١٧	٥	٨٥	٢٦	٤٥	١٤	١٦٠	٤٨
تضامنت مع بعض الجماعات للرد بعنف على قرار سياسي غير ملائم .	١٨	٥	٣٩	١٢	٧٦	٢٣	٨٨	٢٧	١٠٩	٣٣
لامانع في استخدام العنف كوسيلة للضغط على السلطات .	١٥	٥	٧	٢	٤٧	١٤	٩٥	٢٩	١٦٦	٥٠
أشارك أصدقائي التخطيط حول كيفية الرد بقسوة على سياسات الدولة .	١١	٣	١٥	٤	٢١	٧	٢٨	٩	٢٥٥	٧٧
لامانع من الاعتداء على أي شخص يمثل النظام السياسي للدولة .	٩	٣	٠	٠	٤٧	١٤	٥٥	١٧	٢١٩	٦٦
أرى أن المسيرات الاحتجاجية يجب أن تلجأ لممارسة العنف	١٨	٦	٢٤	٧	٣٦	١١	٧٠	٢١	١٨٢	٥٥
استخدام القوة للتعبير عن السخط السياسي أمر مشروع .	١٨	٦	٣	١	٦	٢	٦٠	١٨	٢٤٣	٧٣
لا أمانع في الاعتداء مقار أفسام الشرطة انتقاما من سياسيات رجال الأمن	١٥	٥	٣	١	٣٤	١٠	٧٤	٢٢	٢٠٤	٦٢
لا مانع من المشاركة في مظاهرة تقوم بإلقاء الحجارة على مباني حكومية طالما تأتي بنتائج .	٦	٢	١٠	٣	١٩	٦	٥٥	١٧	٢٤٠	٧٢
الاعتداء على منشآت الدولة هو أنسب رد على سياسات الدولة الخاطئة .	٩	٣	١٣	٤	٤١	١٢	٦٢	١٩	٢٠٥	٦٢
أشجع أصدقائي على الانضمام للأحزاب التي ترد بقسوة على القرارات السياسية	١٢	٤	١١	٣	١٠٢	٣١	٩٤	٢٨	١١١	٣٤
ممارسة أعمال العنف ستجعل السلطات الحاكمة توليها اهتماما أكبر .	١٤	٤	٦	٢	٢٦	٨	٥٦	١٧	٢٢٨	٦٩
لامانع من محاولة إتلاف مستندات خاصة بالدولة حال تعرضي للظلم على يد أحد رجالها .	٢٦	٨	١٧	٥	٤٦	١٤	٧٢	٢٢	١٦٩	٥١

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق يتضح الآتي:

- بالنسبة للعبارة الأولى ومدلولها " لا أمانع المشاركة في مظاهرات تمارس بعض أعمال العنف للاعتراض على قرار سياسي" اتضح أن نسبة ١٣% (دائماً ٨%، كثيراً ٥%) من المبحوثين رأوا أنهم لايمانعون من المشاركة في مظاهرات للعنف بصفة دائمة وكثيرة، وهذا ينبئ بمظهر هام من مظاهر العنف السياسي وهو الفهم الخاطء لها وخروج الشباب عن السلمية فيها.

في حين أن العبارة رقم (٢) ومدلولها "أشترك في المناقشات الثائرة على الفيس بوك لمحاولة الانتقام من المسئولين" فأشارت قضية هامة وهي العنف السياسي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ما يقرب من ١٩% (دائماً ٣%، كثيرا ٤%، أحياناً ١٢%) من المبحوثين يشاركون في هذا الشكل من أشكال العنف السياسي بالمجتمع الليبي. كما أكدت على ذلك العبارة رقم (٥) "أستخذام وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك / تويتر) في توجيه ألفاظ خارجة لأحد المسئولين السياسيين بالدولة".

أما بالنسبة للعبارة رقم (٣) ومدلولها "لا مفر من استخدام السلاح أثناء المشاركة في المظاهرات" فأكد ٣٤% (دائماً ٧%، كثيراً ٦%، أحياناً ٢١%) من العينة على ضرورة استخدام السلاح أثناء المشاركة في المظاهرات، وربما يرجع ذلك في نظر الباحث إلى طبيعة المجتمع الليبي في ضوء انتشار السلاح بعد احداث ١٧ فبراير ٢٠١١ وسهولة حصول الشباب عليه، في ضوء اتصاف الأحداث الليبية بالعنف المسلح، مما جعل استخدام السلاح امرا مشروعا وعاديا للوقوف ضد كتائب القذافى التى استخدمت كل انواع العنف نحو الشباب الثائر.

أما العبارة رقم (٤) ومدلولها "لا مانع من إثارة البلبلة تجاه مسئولي الدولة للضغط عليهم وتنفيذ المطالب الفئوية" فأشارت إلى أن ٤١% (دائماً ٤%، كثيراً

٥%، أحياناً ٣٢%) من العينة أكدوا على ضرورة تحقيق المطالب الفئوية وسرعة الاستجابة لها حتى وإن تطلب ذلك ممارسة العنف، وهذا ما تؤكد عليه نظرية رأس المال الاجتماعي على أنه كلما عظمت الأولوية التي يعطيها الفرد للمصلحة الفردية مقابل مصلحة المجتمع المحلي زاد انخراطه في العنف السياسي(٦٧). وهو ما أكدت عليه العبارة رقم (٦) ايضا ومدلولها "ألجأ إلى استخدام العنف لتحقيق أهدافي السياسية".

أما العبارة رقم (٧) ومدلولها "أشتركت في اعتصامات تهدد باستخدام القوة تجاه مسئولي الدولة السياسيين" فأوضحت نتائج الدراسة أن هناك ما يقرب من ٤٧% من جملة العينة هم من شاركوا بالفعل في اعتصامات مسلحة، وهو ما كان واضحا أثناء فترة التحول السياسي في المجتمع الليبي. وهو ما يتفق مع قراءة اسامة عفيفي لأحداث الصراعات في المجتمع العربي حيث أكد على أنه في الفترة الانتقالية ما بين هدم النظام القديم ومحاولات بناء النظام الجديد تنفجر الصراعات الطبقية وتنفلت طاقات الشر الكامنة ويتفجر الاحباط والخوف من المستقبل وتصطدم المصالح فتتشكل حالة من الفوضى وتتصارع الأفكار القديمة والجديدة فينشأ العنف وتختل المعادلة الأمنية القديمة رويدا رويدا وتتشكل ملامح العقد الاجتماعي الجديد الذي يمثل اتفاقا على حد أدنى مجتمعي يرضى الجميع(٦٨). إضافة إلى الظروف الخاصة التي مر بها المجتمع الليبي وزيادة عدد الأسلحة في ضوء الانفلات الامني الذي عايشه المجتمع الليبي في هذه الفترة. كما أكدت على هذا المعنى استجابة الشباب للعبارة رقم (٨) والعبارة رقم (٩) من مقياس العنف السياسي. فاختلال سلم القيم، فلم تعد قيم التعلم والاجادة في العمل هي القيم التي على أساسها يحتل الفرد المكانة المتقدمة في المجتمع بل أصبحت قيم الكسب السريع والقدرة على الانفاق والمظهرية هي القيم التي

تحدد مكانة الفرد في المجتمع(٦٩)، مما جعل الكثير من الشباب الليبي يلجأ للعنف السياسي من أجل تحقيق أهدافه وبناء مكانته في ظل المجتمع الثائر.

وبالنسبة للعبارة رقم (١٠) ومدلولها "لأمانع في استخدام العنف كوسيلة للضغط علي السلطات" فأوضحت الدراسة أن ما يقرب من ربع عينة الدراسة لم يبدو أي اعتراض على استخدام العنف كوسيلة للضغط على السلطات، وهي نسبة غير صغيرة مقارنة بمن اعترضوا على استخدام العنف، وربما يرجع ذلك إلى أن ثقافة العنف السياسي اصبحت مشروعة في نظر كثير من الشباب الليبي نتيجة للانفلات الامني، وهو ما أكده الشباب في استجابتهم للعبارة رقم (١١) ومدلولها "أشارك أصدقائي التخطيط حول كيفية الرد بقسوة علي سياسات الدولة" حيث تبين أن ١٤% هم من شاركو بالفعل اصدقائهم في التخطيط للعنف السياسي وذلك لا يتعارض مع ما توصلت اليه الدراسة من ممارسة الكثير من الشباب الليبي للعنف السياسي، حيث إن مدلول هذه العبارة اقتصر فقط على العنف السياسي النابع من الشخص وأصدقائه المقربين، والملاحظ أن معظم أشكال العنف السياسي في ليبيا كانت مخطط لها من قبل جماعات أو فرق داخلية أو خارجية.

أما عبارة (١٢) ومدلولها "لامانع من الاعتداء على أي شخص يمثل النظام السياسي للدولة" فلم تجد ترحيب من قبل الشباب حيث كانت السمة العامة لهم الاعتراض عليها بنسبة قاربة ٨٣% من جملة العينة، وهو ما يظهر أن هناك عنف سياسي شعبي لدى الشباب ولكن تحركه العديد من العوامل المهيئة له وليس مجرد عنف عشوائي. وكذلك ما ورد في العبارة رقم (١٣، ١٤).

أما بالنسبة لمظهر الاعتداء على المنشآت الحكومية، فتناولتها العبارات رقم (١٥، ١٦، ١٧) وجميعها تظهر أن مدى الاحتقان بين الشباب وبين أجهزة الدولة، حيث أكد البعض منهم على عدم رفضه للاعتداء على هذه المباني،

ويرى الباحث أن هذا المظهر من مظاهر العنف السياسي لدى الشباب في المجتمع الليبي أخذ جانبا مهما لدى تفكير الشباب حيث لوحظ أن الاعتداء على المنشآت الحكومية وخاصة البنوك والجامعات والمؤسسات النفطية كان له النصيب الكبير من ممارسة العنف السياسي. كما لاحظ الباحث قيام العديد من الشباب بنهب والاستيلاء على مؤسسات الدولة واقتحام مؤسساتها الأمنية بل واحتلالها لتنفيذ أغراضهم وأهدافهم.

أما العبارة (١٨) ومدلولها "أشجع أصدقائي علي الانضمام للأحزاب التى ترد بقسوة على القرارات السياسية" فتبين أن أكثر من نصف العينة (٦٢%) يؤكدون على أنهم لايشجعون اصدقائهم على الانضمام للاحزاب بعد الثورة، وربما يرجع ذلك إلى أن الأحزاب السياسية صورية في المجتمع الليبي وما زالت في مرحلة البناء، إضافة إلى تجريم الاحزاب السياسية طيلة عهد نظام القذافى وسياسته التى جعلت الشباب يخافون من الاقتراب من كل ما هو سياسي.

أما العبارة (١٩) فأوضحت الفهم الخاطئ المنتشر لدى الشباب الليبي في تأكيدها على أن "ممارسة أعمال العنف ستجعل السلطات الحاكمة تولينا اهتماماً أكبر" حيث لقيت هذه العبارة استجابة بنسبة ١٤% لدى الشباب وربما يرجع ذلك لوعي الشباب بالآثار السلبية للعنف السياسي وأن من يمارسه يكون أول ضحية له، وفي هذا المعنى ايضا جاءت العبارة رقم (٢٠).

(٢) العوامل المهيئة للعنف السياسي لدى الشباب في المجتمع الليبي:

هناك عوامل متعددة ومركبة ومعقدة وراء ظاهرة العنف السياسي، فهناك العوامل المباشرة وهي جزئية وتكون بمثابة المحرك الوقتي للظاهرة، وهناك العوامل البنائية أو الهيكلية وتكون أساس الظاهرة. كما أن دراسة ظاهرة العنف السياسي لايمكن دراستها بمعزل عن بيئتها الداخلية أي المجتمع المراد دراسته. وتتضمن الجوانب الخاصة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهنا

تظهر لنا أبنية اجتماعية مرتبطة بالظاهرة والتي يمكن تحديدها في العدالة الاجتماعية والتكامل أو عدم التكامل الاجتماعي، والبنية الخارجية وتشمل ظروف المستوى الاقليمي والمستوى الدولي المحيط بالاقليم الذي نشأت فيه الظاهرة (٧٠). ويرى أحمد زايد أن العنف لا يظهر من فراغ، وإنما هو لصيق ببنية اجتماعية معينة. بل إن البنية الاجتماعية هي التي تملي صور العنف الأكثر انتشاراً. وهذا يعني أن ثمة مجتمعات تعرف كل صور العنف، وذلك بسبب تفكك البنية الاجتماعية وتفسخ النظام السياسي، وعدم قدرته على احتواء سكانه، وعدم وجود أطر معيارية يجمع عليها السكان. ويمثل هذا المجتمع ذي المحيط الاجتماعي المفكك نمطاً يمكن وضعه في مقابل نمط آخر أكثر استقراراً وأكثر قدرة على توليد أطر اجتماعية ملزمة ويمتلك نظاماً سياسياً قادراً على احتواء السكان وتلبية حاجاتهم. وبين النمطين من الأبنية الاجتماعية يمكن ترتيب المجتمعات على شكل متصل قرباً أو بعداً من النمط الأول أو الثاني(٧١). فالثورة نوع من فوران الغضب بين جموع من الناس لهم مطالب وقد يصاحبها بعض العنف(٧٢). وحول ما كشفت عنه نتائج الدراسة نناقش ما يلي:

(١) أثر التنشئة الاجتماعية على العنف السياسي:

إن استخدام الأسرة للأساليب الخاطئة في التربية للابناء كالقسوة المفرطة، وسوء معاملة أو إهانات، وتحقير أو محاباة احد الإخوة على الآخرين أو الحرمان من المطالب الضرورية قد يصيب الأبناء بالعديد من الأزمات النفسية والمشكلات الاجتماعية والتي تدفعهم إلى ارتكاب العنف. وحاول الباحث في الدراسة الراهنة تتبع أثر التنشئة الاجتماعية على العنف السياسي، حيث تبين ما يلي:

جدول (٤)

العلاقة بين التنشئة الاجتماعية ودرجات العنف السياسي

المتغيرات		منخفض		متوسط		مرتفع		مج	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
هل تعبر عن رأيك بحرية داخل الأسرة	نعم	٢١	٦.٤	٢٤٧	٧٤.٨	٣٩	١١.٨	٣٠٧	٩٣
	لا	--	--	٢٠	٦.١	٣	٠.٩	٢٣	٧
هل تحدث خلافات بصفة مستمرة بين الوالدين	نعم	١	٠.٣	٤٧	١٤.٢	٨	٢.٤	٥٦	١٧
	لا	٢٠	٦.١	٢٢٠	٦٦.٧	٣٤	١٠.٣	٢٧٤	٨٣
هل يتعدى أحد الوالدين على الآخر بالضرب	نعم	١	٠.٣	١٢	٣.٦	–	–	١٣	٣.٩
	لا	٢٠	٦.١	٢٥٥	٧٧.٣	٤٢	١٢.٧	٣١٧	٩٦.١
ما موقف الأسرة من ارتكابك للخطأ	لا تعمل شيء	–	–	١٠	٣	١	٠.٣	١١	٣.٣
	تستخدم التوجيه	٢١	٦.٤	٢١٨	٦٦.١	٣٥	١٠.٦	٢٧٤	٨٣
	تستخدم الضرب	–	–	٨	٢.٤	١	٠.٣	٩	٢.٧
	اسلوب التوبيخ	٢	٠.٦	٣٠	٩.١	٤	١.٢	٣٤	١١
هل تشعر بالتفرقة في التعامل داخل الأسرة	نعم	٢	٠.٦	٥٥	١٦.٧	١	٠.٣	٥٨	١٧.٦
	لا	١٩	٥.٨	٢١٢	٦٤.٢	٤١	١٢.٤	٢٧٢	٨٢.٤
هل يتعامل معك والديك بقسوة وجفاء	نعم	–	–	٢٦	٧.٩	–	–	٢٦	٧.٩
	لا	٢١	٦.٤	٢٤١	٧٣	٤٢	١٢.٧	٣٠٤	٩٢.١
هل تعتمد على الأسرة في كل قراراتك	نعم	٣	٠.٩	٨٦	٢٦	٤	١.٢	٩٣	٢٨.٢
	لا	١٨	٥.٥	١٨١	٥٤.٨	٣٨	١١.٥	٢٣٧	٧١.٨
المجموع		٢١	٦.٤	٢٦٧	٨٠.٩	٤٢	١٢.٧	٣٣٠	١٠٠

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق (٢) يتضح ما يلي:

تكشف بيانات الجدول السابق أن هناك عدد من الشباب الذي يمارس العنف السياسي بدرجات متوسطة ومرتفعة لايعبر عن رأيه بحرية داخل الأسرة حيث بلغ عددهم ٢٣ بنسبة ٧% من جملة العينة، وهذا يؤكد على أنهم نشأوا في أسر تتبع أساليب خاطئة في التنشئة، وبحساب اختبار "ت" اتضح أن هناك دلالة احصائية للعلاقة بين مدى حرية التعبير عن الرأى داخل الألأسرة وممارسة العنف السياسي حيث بلغت قيمة ت ٣.٣٥٧ وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة

٠.٠٠١، وهو ما يعني أنه كلما ضيقت الأسرة على أبنائها وحرمتهم من حرية التعبير أثر ذلك بالايجاب على ممارسة العنف السياسي لدى الشباب.

- كما أكد ٥٧ مبحوثا يتسم سلوكهم بمتوسط ومرتفع بنسبة ١٦.٥% بأنه تحدث خلافات مستمرة بين الوالدين، وهذا يؤكد على أن تصدع الأسرة وتفككها كان له أثره المباشر على ممارسة الأبناء للعنف السياسي.

- أشار ١٢ مبحوث بنسبة ٣.٦% ممن يتسم سلوكهم بممارسة العنف السياسي بدرجات متوسطة أنهم رأوا أحد الوالدين يتعدى على الآخر بالضرب، وربما يظهر هذا أن ممارسة العنف السياسي كان نوعا من التقليد والمحاكاة لما يحدث داخل الأسرة.

- كما يتبين من الجدول أن هناك ١١ مبحوث بنسبة ٣.٣% من جملة العينة ممن يمارسون العنف السياسي بدرجات متوسطة وكبيرة لم تقم بأسره بفعل أي شيء تجاههم عندما يرتكبون الخطأ وهذا دليل على الإهمال الأسري داخل أسر هؤلاء الشباب مما سهل لهم طريق الانحراف والعنف.

- كما يشير الجدول إلى أن هناك ٥٥ مبحوثا بنسبة ١٦.٧% من جملة العينة يشعرون بالتفرقة في معاملة الأسرة، مما يؤكد على تأثير عامل التنشئة الاجتماعية الخطأ على الانخراط في جماعات العنف السياسي.

- كما أشار ٢٦ مبحوثا بنسبة ٧.٩% من متوسطي العنف السياسي بأن والديهم يتعاملون معهم بقسوة وجفاء.

- وأشار ٩٠ مبحوثا (متوسط ومرتفع) بنسبة ٢٧.٢% من جملة العينة بانهم يعتمدون على والديهم في كل قراراتهم وذلك يدل على المبالغة الزائدة في درجة الاعتماد على القرارات الأسرية وعدم بناء شخصية الأبناء بالطريقة السليمة والطبيعية.

كل ذلك دليل على تأثير عامل التنشئة الاجتماعية الخاطئة على ممارسة العنف السياسي بين الشباب في ليبيا. وهذا ما أكدته دراسة (باربر Barber وحسن عبدالله) حيث أشارتا إلى أن التنشئة الاجتماعية الخاطئة تعد من أهم عوامل تشكيل العنف السياسي.

(٢) أثر المستوى الاقتصادي على العنف السياسي:

يعد المستوى الاقتصادي للفرد والأسرة أحد أهم العوامل المؤثرة في سلوكهم، كما أنه يعد بعد هام من الأبعاد المؤثرة على ممارسة السلوك المنحرف بما فيه ممارسة أعمال العنف والشغب، وفي دراستنا الراهنة نحاول أن نتتبع تأثير العامل الاقتصادي على درجات العنف السياسي لدى الشباب الليبي، حيث كشفت الدراسة عن:

جدول (٥)

تحليل التباين الأحادي تأثير طبيعة العمل والدخل الشهري على درجات العنف السياسي لدى عينة الدراسة من الشباب الليبي ن= ٣٣٠

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	بين المجموعات	٢٦١١.٧٨٧	٤	٦٥٢.٩٤٧	٦.٧١٨	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٣١٥٨٨.٥٦٤	٣٢٥	٩٧.١٩٦		
	المجموع	٣٤٢٠٠.٣٥٢	٣٢٩	-		
الدخل الشهري	بين المجموعات	٢١٤٨.٩٢٩	٥	٤٢٩.٧٨٦	٤.٣٤٥	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٣٢٠٥١.٤٢٣	٣٢٤	٩٨.٩٢٤		
	المجموع	٣٤٢٠٠.٣٥٢	٣٢٩	-		

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تأثير للحالة الاقتصادية على العنف السياسي لدى عينة الدراسة من الشباب الليبي، حيث نجد أن معالجة البيانات باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمة" ف" بلغت لمتغير طبيعة العمل (٦.٧١٨)، ولمتغير الدخل الشهري (٤.٣٤٥) وهي قيم دال احصائيا عند

مستوى دلالة ٠.٠٠١، وللتعرف على اتجاه الفروق بين المجموعات الفرعية داخل كل متغير أمكن تتبع هذه الفروق باستخدام اختبار شفيه للتعرف على الفروق الفرعية للمجموعات داخل المتغيرين على درجات العنف السياسي، ويمكن ايضاح ذلك من خلال جدول التالي:

جدول (٦)

تتبع الفروق بين المجموعات الفرعية على المتغيرات الدالة باستخدام اختبار شفيه وفقاً لاختلاف طبيعة العمل والدخل الشهري على العنف السياسي لدى عينة الدراسة من الشباب الليبي ن= ٣٣٠

المتغيرات	المقارنات الثنائية		الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق
طبيعة العمل	موظف حكومي	أعمال أخرى	-٩.٧٥٤٤٩*	٢.٠٩٣٧٣	٠.٠٠١	أعمال أخرى
الدخل الشهري	أقل من ١٠٠٠ دينار	من ١٠٠٠ : ١٥٠٠ دينار	٥.٩٩٢٦٦*	١.٥١٨٩٤	٠.٠١	أقل من ١٠٠٠ دينار

أمكن تتبع نتائج المتغيرات السابقة الدالة في تحليل التباين للتعرف على اتجاه الفروق بين المجموعات الفرعية على كل متغير من المتغيرين وهما طبيعة العمل، والدخل الشهري على العنف السياسي، فنجد أن الفروق الفرعية على متغير طبيعة العمل جاءت بين مجموعتين وهي موظف حكومي وأعمال أخرى(سائقي السيارات،والرعي، والعمل الحرفي) وتشير النتائج الى أن الفروق كانت دالة عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ في اتجاه المجموعة التي طبيعة عملها تعبر عن أعمال أخرى(العمل الحرفي وسائقي السيارات والرعي). وأخيراً نجد أن الدخل الشهري يؤثر على العنف السياسي بصورة دالة عند مستوى دلالة ٠.٠١ فنجد أن الفروق كانت في اتجاه مجموعة دخلهم الشهرى أقل من ١٠٠٠ دينار مقارنة بالمجموعة التي يتراوح دخلها الشهري بين ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠٠ دينار. وقد لاحظ الباحث في مجتمع الدراسة أن الشباب الليبي الذي مارس العنف السياسي أثناء وبعد ثورة ١٧ فبراير كان أغلبهم من الشباب ذو المستوى

الاقتصادي المنخفض. ويتفق ذلك مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (محمد عبداللطيف، وحسن عبدالله، وسوسن محمد الدسوقي، وحسن بكر). كما أوضحت ذلك النظرية المادية حيث ارجعت العنف السياسي لاعتبارات اقتصادية متمثلة في انخفاض مستوى الدخل والتدهور الاقتصادي واللامساواة بين أفراد المجتمع.

(٣) أثر المستوى التعليمي:

يعد المستوى التعليمي والثقافي هو الموجه الأساسي لسلوك الأفراد، حيث يجعلهم واعين ومدركين لعواقب سلوكياتهم، فعندما ينخفض المستوى التعليمي تظهر على أفعال الفرد سلوكيات غوغائية لايدرك عواقبها مقارنة بمن هم أعلى منه في المستوى التعليمي، لذلك تحاول الدراسة تتبع أثر المستوى التعليمي على العنف السياسي لدى الشباب.

جدول (٧)

تحليل التباين الأحادي لتأثير المستوى التعليمي على العنف السياسي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	٤٥٧١.٩٢٦	٦	٧٦١.٩٨٨	٨.٣٠٧	٠.٠٠١
	داخل المجموعات	٢٩٦٢٨.٤٢٦	٣٢٣	٩١.٧٢٩		
	المجموع	٣٤٢٠٠.٣٥٢	٣٢٩	–		

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك تأثير للمستوى التعليمي على العنف السياسي لدى عينة الدراسة من الشباب الليبي، حيث نجد أن معالجة البيانات باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمة ف بلغت (٨.٣٠٧)، وهي قيمة جميعها دال عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، وللتعرف على اتجاه الفروق بين المجموعات الفرعية داخل كل متغير أمكن تتبع هذه الفروق باستخدام اختبار شفيه للتعرف على الفروق الفرعية للمجموعات كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٨)

تتبع الفروق بين المجموعات الفرعية على المتغيرات الدالة باستخدام اختبار شفيه وفقاً لاختلاف المستوى التعليمي على العنف السياسي لدى عينة الدراسة

المتغيرات	المقارنات الثنائية		الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق
المستوى التعليمي	لا يقرأ ولا يكتب	الشهادة الثانوية	*١٨.٥٨٠٠٠	٤.٣٨٨٩٧	٠.٠٠١	لا يقرأ ولا يكتب
		فوق الجامعي	*١٧.٦٧٨٢٦	٤.٧٢٥٨٨	٠.٠٠٥	لا يقرأ ولا يكتب
	الشهادة الإعدادية	الشهادة الثانوية	*١٤.٩٤٢٥٠	٢.٥٧٨٨٣	٠.٠٠٠١	الشهادة الإعدادية
		الشهادةالجامعية	*١١.٨٧٠١٩	٢.٥٠٥١٦	٠.٠٠١	الشهادة الإعدادية
		فوق الجامعي	*١٤.٠٤٠٧٦	٣.١١٧٨٩	٠.٠٠١	الشهادة الإعدادية

أمكن تتبع نتائج المتغيرات السابقة الدالة في تحليل التباين للتعرف على اتجاه الفروق بين المجموعات الفرعية للمستوى التعليمي، فنجد أن الفروق الفرعية على متغير المستوى التعليمي كلها تشير إلى أن المجموعات الأدنى في المستوى التعليمي (لا يقرأ ولا يكتب والشهادة الأعدادية) هي الأكثر عنفاً سياسياً مقارنة بالشهادة الثانوية وفوق الجامعية، وكانت الفروق دالة عند مستوى دالالة يتراوح بين ٠.٠٠٥ : ٠.٠٠٠١. وهكذا يتضح أن المستوى التعليمي للفرد يعد أحد المحددات الرئيسية لممارسة الشباب للعنف السياسي فكلما انخفض المستوى التعليمي زاد معدل ممارسة الشباب للعنف السياسي مقارنة بمن هم أعلى في المستوى التعليمي. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه (عزة ابراهيم) حيث أوضحت أن الأمية تعد من أهم عوامل تشكيل العنف السياسي لدى الشباب.

(٤) التدين:

جدول (٩)

الفروق بين درجة التدين ودرجات العنف السياسي بين العينة

المتغيرات	المجموعة	ن	م	ع	ت	الدلالة	اتجاه الفروق
المحافظة على الصلاة	محافظ	٢٨٦	٣٣.٩٩	٨.٢٤	٢.٥٥٤	٠.٠٥	غير محافظ
	غير محافظ	٤١	٣٨.٣١	١٨.٧٢			
	غير منتمي	٣٠٦	٣٣.٥٤	٧.١٥			
الاختلاط بالجنس الآخر	شيء عادي (يختلط)	٢٠٤	٣٣.٦٣	٧.١٨	١.٩٣٨	٠.٠٥	لا يختلط (حرام)
	لا يختلط (حرام)	١٢٦	٣٥.٨٦	١٣.٦٧			

يتضح من خلال الجدول السابق أن المقارنات بين المجموعات الفرعية باستخدام اختبار (ت) تشير إلى نتائج ذات قيمة فنجد عند المقارنة بين الشباب الذى يحافظ على الصلاة، والشباب الذى لايحافظ على الصلاة وجد ان قيمة اختبار (ت) بلغت (٢.٥٥٤)عند مستوى ٠.٠٥وهى قيمة دالة مما يعطى مؤشرا أن عدم محافظة الشباب على الصلاة يؤثر بشكل دال على العنف السياسى لدى الشباب الليبى خصوصا مع غياب الوعى الدينى. وعند مقارنة بين الشباب الذين يرون أن الاختلاط بالجنس الأخر شيء عادى، مقارنة بالشباب الذين يرون أن الاختلاط بالجنس الأخر حرام تبين إن قيمة (ت) بلغت (١.٩٣٨) هي قيمة دالة، مما يدال على أن الشباب الذين يرون أن الاختلاط بالجنس حرام يؤثر بشكل دال على العنف السياسي. وهكذا يتضح أن التشدد فى الدين له تأثير واضح على ممارسة الشباب للعنف السياسي.

(٥) بعض الأسباب الاجتماعية الأخرى:

إضافة للعوامل السابقة المؤثرة في العنف السياسي لدى الشباب الليبي هناك بعض العوامل الأخرى والتي يحاول الباحث تتبعها من خلال مناقشته لبيانات

الجدول التالي:

جدول (١٠)

الفروق بين بعض أسباب العنف (توجد/ لا توجد)

على العنف السياسي لدى عينة من الشباب الليبي ن= ٣٣٠

المتغيرات	المجموعة	ن	م	غ	ت	الدلالة	اتجاه الفروق
مشاهدة القنوات الإباحية	يشاهد	٣١	٣١.١٠	٤.٢٣	١.٦٩١	غير دال	-
	لا يشاهد	٢٨٩	٣٤.٢٠	١٠.٠٩			
مشاهدة أفلام العنف	يشاهد	١٣٥	٣٣.٥١	٨.٧٧	١.٤٣٧	غير دال	-
	لا يشاهد	١٩٥	٣٥.١٥	١١.٠٤			
مشاركة الأصدقاء في المناسبات	مشارك	٢٩٧	٣٣.٤٣	٧.٩٣	٤.٩٦٨	٠.٠٠١	غير مشارك
	غير مشارك	٣٣	٤٢.٣٩	٢٠.٠٩			
تناول الكحول مع الأصدقاء	يتناول	٢٤	٤٩.٩٦	٢٣.٣٥	٨.٥٢٤	٠.٠٠١	يتناول
	لا يتناول	٣٠٦	٣٣.٢٦	٧.١١			
يقوم بفعل أي شي بناء على طلب الأصدقاء	ينصاع	٤	٦٤	٠.٠٠	٦.١٤٣	٠.٠٠١	ينصاع
	لا ينصاع	٣٢٦	٣٤.١٢	٩.٧١			
الإنتماء لجماعة سياسية	منتمي	٢٠	٤٩.٧٠	٢٦.٧٣	٧.٣٨٠	٠.٠٠١	منتمي
	غير منتمي	٣١٠	٣٣.٥٤	٧.١٥			

من خلا استقراء بيانات الجدول السابق يتبين أنه بالمقارنة بين الشباب الذى يشاهد القنوات الاباحية والشباب الذى لايشاهد القنوات الاباحية وجد أن قيمة اختبار(ت) بلغت (١.٦٩١) وهى قيمة غير دالة، مما يعطى مؤشرا بان مشاهدة القنوات الإباحية من عدمها لا يؤثر بشكل دال على العنف السياسى لدى الشباب الليبى. ويلاحظ من ذلك أن المجتمع الليبي مجتمع قبلي تحكمه العادات والتقاليد، و تكون مشاهدة القنوات الإباحية إما سرية أو قليلة للغاية، مما جعلها غير دالة في الدراسة الراهنة.

أما بالنسبة لأثر مشاهدة الشباب لأفلام العنف على ممارسة العنف السياسي، أوضحت بيانات الجدول ان قيمة اختبار(ت) بلغت (١.٤٣٧) هى قيمة غير دالة، إلا أن الباحث يؤكد على أن هناك دلالة معنوية لأثر مشاهدة الشباب لأفلام العنف على ممارسة العنف السياسي، حيث أن كثرة مشاهدة هذه الأفلام يجعل الشاب يألف العنف، ومن ثم يتشرب ثقافة العنف من خلال الأفلام التي يشاهدها، مما قد يجعله ذلك يمارس العنف عندما تتهيأ له الفرصة سواء أخذ هذا العنف الشكل السياسي أو الشخصي أو الجماعي.

وعند المقارنة بين مشاركة الشباب لاصدقائهم فى المناسبات وعدم مشاركهتم اتضح أن قيمة اختبار (ت) بلغت (٤.٩٦٨) عند مستوى (٠.٠٠١) هى قيمة دالة، مما يعطى مؤشرا بأن مشاركة الشباب لاصدقائهم فى المناسبات يجعلهم أكثر اجتماعية مما ينمي لديهم روح التسامح والمحبة ونبذ العنف وذلك عكس الشباب المنطوي الذي لا يشارك أصدقائه في المناسبات الاجتماعية، حيث يكون فريسة سهلة لجماعات العنف.

أما بالنسبة للمقارنة بين الشباب الذين يتناولوا الكحوليات والمخدرات والشباب الذين لم يتناولوا أي مخدرات أو كحوليات اتضح أن قيمة اختبار (ت) بلغت٨.٥٢٤ عند مستوى (٠.٠٠١) هي قيمة دالة، مما يدل على أن تناول الشباب للمخدرات والكحوليات يؤثر بشكل دال على العنف السياسي لدى الشباب الليبي.

بالمقارنة بين الشباب الذين يقومون بفعل أي شي بناء على طلب الأصدقاء والشباب الذين لا يفعلون ذلك وجد أن قيمة اختبار(ت) بلغت(٦.١٤٣) عند مستوى (٠.٠٠١) هي قيمة دالة، مما يدل على أن الانصياع للأصدقاء يؤثر بشكل دال على الانجراف نحو العنف السياسي للشباب الليبي.

وعند المقارنة بين الشباب الذين ينتمون للأحزاب والجماعات السياسية والشباب الذين لا ينتمون لأي جماعة سياسية وجد أن قيمة اختبار (ت) بلغت (٧.٣٨٠) عند مستوى (٠.٠٠١) وهى قيمة دالة، مما يوضح أن انتماء الشباب للاحزاب والجماعات السياسية يؤثر بشكل دال على العنف السياسي لدى الشباب الليبي،حيث تحولت بعض الجماعات السياسية فئ ظل الظروف الراهنة إلى سكنات عسكرية لدعم العنف.

(٣) كيفية الحد من العنف السياسي لدى الشباب الليبي:

في هذا المحور من الدراسة يحاول الباحث الكشف عن طرق الحد من ظاهرة العنف السياسي في المجتمع الليبي كما يراها الشباب الليبي أنفسهم، حيث كشفت نتائج الدراسة عما يلي:

جدول (١١)

كيفية الحد من أشكال ومظاهر العنف السياسي

المتغيرات		ك	%
كيفية الحد من أشكال ومظاهر العنف السياسي	المحافظة على اللحمة الوطنية	٣٠	٩.١
	سيادة القانون	٩٩	٣٠
	تطبيق مبدأ العدالة والكرامة الإنسانية	٤٤	١٣.٣
	تشغيل الشباب واستغلال قدراتهم	٣٠	٩.١
	الأستغلال الأمثل للموارد	٤	١.٢
	تطبيق الشريعة الإسلامية	٤١	١٢.٤
	الحد من انتشار السلاح	٥٧	١٧.٣
	لا أعرف	٢٥	٧.٦
	المجموع	٣٣٠	١٠٠

يتضح من الجدول كيفية الحد من إشكال العنف السياسي التي انتشرت بعد ثورة ١٧ فبراير فى ليبيا جاءت كالتالي: لابد من سيادة القانون بنسبة (٣٠%)، والحد من انتشار السلاح بنسبة(١٧.٣%)، ضرورة تطبيق مبدأ العدالة والكرامة الإنسانية (١٣.٣%)، تطبيق الشريعة الإسلامية بنسبة (١٢.٤%)، كما تساوت

نسبة من أجابت بالمحافظة على اللحمة الوطنية، والتي أجابت بتشغيل الشباب واستغلال قدراتهم بنسبة(٩.١%)لكل منهما، وأخيرا نسبة من رأت بالاستغلال الأمثل للموارد وباغت (١.٢%).

تاسعاً- خلاصة النتائج والتوصيات:

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج سيعرض لبعض منها في إيجاز:

(١) تبين من نتائج الدراسة أن هناك وعي لدى الشباب الليبي بالحراك السياسي في المجتمع والذي ارجعوه لعدد الأسباب جاء في مقدمتها: انتشار الظلم والفساد من قبل النظام السابق (٤٠.٩%)، عدم وجود حرية بنسبة (٢٢.١%)، وتدنى مستوى الخدمات (١٤.٥ %)، وعدم احترام الحقوق الإنسانية للموطنين(١٤.٥%)، وانتشار البطالة (٢.٤ %).

(٢) تبين من نتائج الدراسة أن الفهم الخاطئ لمعنى الحرية لدى بعض الشباب الليبي ومن ثم ينعكس هذا الفهم على ممارسة الشباب للعنف السياسي،وهذا ما اكدته (الفقرة الاولى) من المقياس

(٣) كشفت الدراسة أن الانضمام إلى الكتائب العسكرية، يعد أحد أهم مظاهر العنف السياسي في المجتمع الليبي خاصة بعد ثورة ١٧ فبراير، وربما يرجع ارتفاع نسبة الشباب الذي شارك في الكتائب العسكرية إلى أن المجتمع الليبي كان في حالة حرب داخلية، حيث اتسمت هذه الثورة بالعنف السياسي، لذا لجأ أغلب الشباب الليبي وخاصة الذكور للانضمام للجماعات والكتائب العسكرية رغبة منهم في مواجهة هذا العنف في بعض الأحيان، أو ممارسة ضغط على الدولة لتنفيذ مطالبهم في أحياناً أخرى،وهذا ماشارت اكدته(الفقرة ٨، ١٠)من المقياس

(٤) وعن موقف المبحوثين من أعمال الشغب والعنف فتبين أن حوالي نصف العينة يؤكد على أن الجهل وعدم الوعي يؤدى الى زروة العنف واستخدام السلاح

اثناء المشاركة فى المظاهرات حيث اكد على ذلك ما يزيد عن ٣٤% من خلال تطبيق المقياس(الفقرة٣، ٧) .

(٥) تبين من الدراسة أن الفراغ السياسي لدى الكثير من الشباب الليبي قبل الثورة كان بمثابة المحرك الرئيسي لانضمامهم لجماعات العنف السياسي ليملأ الفراغ.

(٦) وعن معدل انخراط الشباب في ممارسة العنف السياسي داخل مجتمع الدراسة فتبين أن حوالي ٢٦% من المبحوثين لايمارسون أي نوع من أنواع العنف السياسي بينما ٥٥% منهم لديهم عنف بدرجات متوسطة ولديهم استعداد لممارسة العنف السياسي، في حين أن ١٩ % يمارسون العنف السياسي بدرجات كبيرة في مجتمع الدراسة.

(٧) أكدت نتائج الدراسة أن ممارسة الأساليب الخاطئة للتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الليبية له تأثيره المباشر على انجراف النشئ والشباب نحو ممارسة العنف السياسي.

(٨) تبين من نتائج الدراسة ان هناك عدد من المتغيرات الاجتماعية تؤثر بدرجة كبيرة على العنف السياسي للشباب الليبي مثل المستوى التعليمي، وطبيعة العمل، والدخل الشهري. حيث أن المستوى التعليمي المنخفض وقلة الدخل تعد من أهم العوامل المهيئة ممارسة الشباب للعنف السياسي في المجتمع الليبي.

(٩) تبين من الدراسة أن تناول الشباب للمخدرات والكحوليات يؤثر بشكل دال على العنف السياسي لدى الشباب الليبي .

(١٠)اما من حيث مظاهر واشكال العنف السياسى لدى الشباب الليبى اتضح من تطبيق المقياس ان(٤١%) يشاركون باثارة البلبلة تجاه مسئولى الدولة للضغط عليهم لتنفيذ مصالح فئوية، وان نسبة(٤٠ %) يشاركون من خلال الاعتصامات التى تهدد باستخدام القوة، وان نسبة (٣٨ %) يشاركون من خلال الاعتداء على اى شخص يمثل النظام السياسى للدولة (الفقرة ٨) ،هذا بالاضافة

الى التضامن مع الجماعات للرد بعنف على القرارات غير الملائمة، واستخدام السلاح اثناء المشاركة فى المظاهرات،والاعتداء على منشآت الدولة ،واتلاف المستندات الخاصة بها،والمناقشات الثائرة على الفيس بوك، والاعتاء على الاشخاص الذين يمثلون النظام السياسى،

(١١) أما من حيث **طرق مكافحة العنف السياسي كما يراها الشباب جاء في مقدمتها تطبيق سيادة القانون (٣٠%)**، والحد من انتشار السلاح (١٧.٣%)، **وضرورة تطبيق مبدأ العدالة والكرامة الإنسانية (١٣.٣%)**، **وتطبيق الشريعة الإسلامية (١٢.٤%)**، **والمحافظة على اللحمة الوطنية (٩.١%)**، **وايجاد فرص عمل للحد من مشكلة البطالة (٩.١%)**، **وأخيرا الاستغلال الأمثل للموارد (١.٢%)**.

توصيات الدراسة:

- اتاحة الفرصة لكل القوى السياسية الليبية للتعبير عن آرائها بحرية لتحقيق مبدأ الديمقراطية بما يساعد على الحد من موجات العنف السياسي في ليبيا.
- تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الثقافة والفكر الديني المعتدل.
- **ضرورة التزام وسائل الإعلام بمبدأ الموضوعية وعدم تضخيم الأخبار الكاذبة أو الانحياز لجماعة دون أخرى مع ضرورة الانحياز التام للصالح العام للمجتمع الليبي.**
- الاهتمام بفئة الشباب ومحاربة الأمية ونشر التعليم والثقافة بينهم.
- محاربة انتشار السلاح غير المرخص وجعله قاصر على رجال الأمن فقط.
- محاربة انتشار المخدرات في المجتمع الليبي.
- الاهتمام بتشغيل الشباب والقضاء على البطالة.
- الاهتمام بالمشاركة السياسية للشباب وتشجيعهم على المشاركة في القنوات الشرعية للمشاركة وممارسة الحقوق السياسية.

قائمة المراجع المستخدمة في الدراسة:

(٢) Donatella della Porta; "Terror Against the State". (in:) Kate Nash and Alan Scott(editors); "The Blackwell companion to political sociology". USA: Blackwell Publishing Ltd., 2004, p.208.

(٣) حسنين توفيق: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. (بيروت: د.ن، ١٩٩٢) ص٤١.

(٤) علي ليلة: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي. (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥) ص٦٦.

(٥) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢) ص٤٤١.

(٦) خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع. ط١، (لبنان: دار الحداثة، ١٩٨٤) ص٨٥.

(٧) رجاء مكي وسامي عجمي: إشكالية العنف – العنف المشروع والعنف المدان. ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨) ص٤١.

(٨) سامية خضر: استراتيجية مواجهة العنف. (القاهرة: مؤسسة الطويجي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) ص٣٤.

(٩) قحطان حسين: العنف السياسي – دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه. مجلة العلوم الإنسانية (كلية التربية بجامعة بابل العراق) العدد ٢٠، ٢٠١٤، ص ص٣٤٥-٣٤٦.

(١٠) تيد هند ريش: العنف السياسي– فلسفته، أصوله، أبعاده. (ترجمة) عيسى طنوس وآخرون، ط١، (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٦) ص٣٢.

(١١) علي ليلة: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، مرجع سابق، ص٦٦.

(١٢) مولود زايد الطبيب: علم الاجتماع السياسي. ط١، (ليبيا: الزاوية، منشورات جامعة السابع من ابريل، ٢٠٠٧) ص١٠٢.

(١٣) حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في مصر-دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٢-١٩٨٧). مجلة المستقبل العربي (لبنان)، المجلد١١، ع ١١٧، ١٩٨٨، ص٢٩.

(١٤) Donatella della Porta; "Terror Against the State", Op. Cit., pp.208-209.

(١٥) أمية حسين ابو السعود: العنف السياسي في المنظور الإسلامي. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية (قطر)، العدد ٧، ١٩٩٥، ص٣١٩.

(١٦) إلهام البودالي: العنف السياسي وأزمة القيم. مجلة القراءة والمعرفة (مصر) العدد ١٣٩، ٢٠١٣، ص٤٢.

(١٧) سهير عبدالسلام حنفي : مفهوم العنف السياسي وإشكاليته المعاصرة. مجلة كلية الآداب جامعة حلوان، المجلد ١٠، ٢٠٠٦، ص٢١٦.

(١٨) عبدالعزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي. مجلة التربية المعاصرة (مصر)، المجلد ١٢، العدد ٣٨، ١٩٩٥، ص٢٢.

(١٩) محمد علاء الدين: دور الشباب في التنمية. (الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ن) ص٢٠.

(٢٠) محمد نجيب محمد: القيم السائدة لدى الشباب – دراسة ميدانية في ثلاث محافظات مصرية. مجلة كلية الآداب (جامعة المنصورة – مصر) المجلد٢، العدد ٤٤، يناير ٢٠٠٩، ص٣٢١.

(٢١) محمد علاء الدين: دور الشباب في التنمية، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢٢) عبد العزيز حجاز: الشباب العربي ومشكلاته. ط٣، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٥٨) ص ص٢٧٠-٢٧١.

(٢٣) خليل سالم أحمد أبو سليم: العنف الاجتماعي والحماية القانونية للأيادي. القاهرة، دار صفاء للطباعة والنشر، ٢٠١٢، ص١٧.

(٢٤) عدلى على طاحون وممدوح عبدالرحيم: حداثة الانسان المصري كمدخل لمواجهة التطرف الديني – دراسة حالة قرية أبيس بمحافظة الاسكندرية. مجلة كلية التربية جامعة طنطا (مصر)، العدد ٢٤، ١٩٩٧، ص ص١٦٠-١٦١؛ إلهام البودالي: العنف السياسي وأزمة القيم، مرجع سابق، ص٤٣

(٢٥) عبدالعزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي، مرجع سابق، ص ص٦٧-٦٨؛ محمد حسين أبو علاء: العنف الديني في مصر. ط١، (القاهرة: دار المحروسة، ١٩٩٨) ص١٧٨.

(٢٦) **عبدالعزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي، مرجع سابق، ص ص٦٧-٦٨.**

(٢٧) David S. Meyer; "Protest and Political Process". (in) Kate Nash and Alan Scott (editors); "The Blackwell companion to political sociology". Op. Cit., pp.166-168.

(٢٨) شعبان الظاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي والثورة. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١، ص٢٤.

(٢٩) محمد حسين الدخيل : العنف السياسي – أسبابه، آثاره، أهدافه، سبل مكافحته. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية (العراق)، المجلد٦، العدد١٥، ٢٠١٣، ص ص١٢٥-١٢٦.

(٣٠) محمد عبداللطيف علي: العوامل المؤدية لممارسة الشباب للعنف السياسي في الجامعات المصرية – دراسة مطبقة على جامعة القاهرة. المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية، "الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات"، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان (مصر) الجزء الثالث، ٢٠١٣، ص ص١١٢٩-١١٩٨.

(٣١) Ethan Bueno de Mesquita; "Measuring Political Violence in Pakistan: Insights From the BFRS Dataset" Conflict Management and Pace Science, Vol.32, No.5, 2014, pp.536-558.

(٣٢) Gudeun Qustdy; "Inequality and Political Violence: A Review of the Literature". International area studies Review, Vol.16, No.2, 2013, pp.206-231.

(٣٣) حسن عبدالله العايد : أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على العنف السياسي في الأردن – دراسة حالة مدينة معان. مجلة دراسات مستقبلية (جامعة أسيوط – مصر) السنة ١٥، العدد ١٥، ٢٠١٠، ص ص٢٢٧-٢٧٣.

(٣٤) حسن بكر: العنف السياسي في مصر – أسيوط بؤرة التوتر. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).

(٣٥) سوسن محمد الدسوقي: التغير الاجتماعي والعنف السياسي في مصر. مجلة كلية الاداب (جامعة الزقازيق فرع بنها، مركز الدراسات الإنسانية وخدمة البيئة)، المجلد ٩، العدد ٩، ٢٠٠٢، ص ص٣١٦-٣٥٦.

(٣٦) عزة ابراهيم البنا : رؤية عينة من علماء الدين والمهتمين بعلم الاجتماع نحو ظاهرة الارهاب السياسي في المجتمع المصري. المؤتمر الدولي "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الاسلامية"، المجلد ٥، ١٩٩٨، ص ص١-١٢٨.

(٣٧) Sirkka Arosalo; "Social Conditions for Political Violence: Red and White Terror in the Finnish Civil War of 1918". Journal of Peace Research, Vol. 35, No. 2 (Mar., 1998), pp. 147-166.

(٣٨) حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٣٩) حسن بكر: أسباب العنف السياسي ودوافع – دراسة ميدانية في أسيوط. مجلة الفكر العربي (معهد الانماء العربي لبنان) المجلد ١٩، العدد ٩٣، ١٩٩٨، ص ص٥-٣٤.

(٤٠) محي شحاته سليمان: وعي طلاب الجامعة بظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري – دراسة ميدانية. مجلة مستقبل التربية العربية (مصر)، المجلد ١، العدد ٢، ١٩٩٥، ص ص١٩٧-٢٨١.

(٤١) Barber; "Political Violence, Family Relations and Palestinian Youth Functioning" Journal of Adolescent Research, Vol.1, 1999, pp.206-230.

(٤٢) سوسن محمد الدسوقي عطية: الخصائص البيئية والنفسية لأسر جماعات العنف السياسي في مصر – دراسة على عينة من اسر المودعين بالسجون، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم الدراسات الإنسانية، ١٩٩٩).

(٤٣) Saths Cooper; "Political Violence in South Africa: The Role of Youth". A Journal of Opinion, Vol.22, No.2 (Summer 1994), pp. 27-29.

(٤٤) Khaled Fattah and K.M. Fierke; "A Clash of Emotions: The Politics of Humiliation and Political Violence in the Middle East". European Journal of International Relations, SAGE Publications and ECPR-European Consortium for Political Research, Vol. 15, No.1, 2009, 67-93, p.74

(٤٥) ناهد أبو القمصان: دراسة ميدانية حول اثر العنف الانتخابي على التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للنساء. (القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة ٢٠٠٨).

(٤٦) Cindy A. Sousa, et al. ; "Individual and Collective Dimensions of Resilience Within Political Violence". TRAUMA, VIOLENCE, & ABUSE, Vol. 14, No.3, 2013, pp.235-254.

(٤٧) Maria A. González, and Rigoberto A. Lopez; "Political Violence and Farm Household Efficiency in Colombia". Economic Development and Cultural Change, Vol. 55, No. 2 (January 2007), pp. 367-392

(٤٨) سلوى عبد الحميد الطويل : اتجاهات المرأة المصرية المتعلمة نحو ظاهرة العنف السياسي -دراسة ميدانية لبعض العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة)الجزء ١، العدد ٥ ، يناير ١٩٩٤، ص ص٢٤٧-٢٨٤.

(٤٩) نوربير سيلامي: المعجم الموسوعي في علم النفس، الجزء الرابع. (ترجمة) وجيه أسعد، (دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠) ص ص١٥٩٥-١٥٦٠.

(٥٠) Kurt Schock; "A Conjunctural Model of Political Conflict: The Impact of Political Opportunities on the Relationship between Economic Inequality and Violent Political Conflict", The Journal of Conflict Resolution, Vol. 40, No. 1 (Mar., 1996), p.103.

(٥١) عدلى على طاحون وممدوح عبدالرحيم: حداثة الانسان المصري كمدخل لمواجهة التطرف، مرجع سابق، ص ص١٦٤-١٦٥.

(٥٢) محمد السيد : القوى الاجتماعية المؤيدة للعنف السياسي الإسلامي - دراسة حالة مصر. المؤتمر الدول "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية" (القاهرة) ١٩٩٨، ص٩٥.

(٥٣) Gudrun Qstby; "Inequality and political violence". Op. Cit., p.208

(٥٤) Kurt Schock; Op. Cit., pp.101-10٤.

(٥٥) حسن عبدالله العايد : أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على العنف السياسي في الأردن، مرجع سابق، ص٣٣١.

(٥٦) Kurt Schock; op. cit., pp. 98-133, p.102.

(٥٧) حسن عبدالله العايد : أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على العنف السياسي في الأردن – دراسة حالة مدينة معان، مرجع سابق، ص ص٣٣٠-٣٣١.

(٥٨) فاطمة عبدالستار قطب: رؤى الشباب لظاهرة العنف في المجتمع المصري – التشخيص والعلاج. المؤتمر الدولي "العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الاسلامية (مصر) المجلد ٤، ١٩٩٨، ص١١٥.

(٥٩) أحمد المجدوب وآخرون: ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية – التقرير الأول، العنف الأسري – منظور اجتماعي وقانوني. (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣) ص ص٣١-٣٢.

(٦٠) المرجع السابق ص٢٤.

(٦١) طه محمد المبروك جبر، بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المنبهه للعنف السياسي لدى عينة من طلاب الجامعة، رسالة دكتوراء، كلية الأداب، جامعة بني سويف ٢٠١٣.

(٦٢) **عبدالعزيز الغريب: التربية وظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٧٩.**

(٦٣) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٦٤) رمضان محمود عبدالعليم: الأنشطة الطلابية ودورها في مواجهة العنف السياسي لدى طلاب جامعة الأزهر – دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية جامعة طنطا (مصر)، العدد ٣٦، ٢٠٠٧، (ص ص١٠٦-٢٠٣) ص١٣٨.

(٦٥) حسنين توفيق: ظاهرة العنف السياسي في مصر – دراسة كمية، تحليلية ، مقارنة (١٩٥٢-١٨٧). مجلة المستقبل العربي (لبنان)، المجلد ١١، العدد ١١٧، ١٩٨٨، (ص ٢٦-٥٩) ص ٥٨.

(٦٦) رمضان محمود عبدالعليم: الأنشطة الطلابية ودورها في مواجهة العنف السياسي لدى طلاب جامعة الأزهر، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٦٧) السيد عبدالمطلب غانم: أسباب ومصادر العنف والصراع في الجنوب. مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب "المفاهيم والمصادر والأسباب والآثار وسياسات المواجهة (كلية التجارة جامعة اسيوط) ٢٠٠٨، (ص ص٢-٤٠) ص١٠.

(٦٨) أسامة عفيفي : الانفلات وثقافة العنف. المجلة الاصدار الثاني الهيئة المصرية العامة للكتاب (مصر) العدد ١٢، ٢٠١٣، (ص ص٤-٥) ص٤.

(٦٩) محمد سعد: العنف السياسي في الحياية السياسية العربية المعاصرة. مجلة المستقبل العربي (لبنان)، المجلد ١٤، العدد ١٤٠، ١٩٩٠، (ص ص٤-٢٢) ص٧.

(٧٠) سهير عبد العزيز محمد يوسف: العنف السياسي – الأبعاد الاجتماعية للظاهرة. بحث مقدم لمؤتمر الشرطة السنوي عام ١٩٩٦، ص٤٤.

(٧١) أحمد زايد: العنف – المفهوم والأنماط والعوامل. سلسلة مفاهيم "الأسس العلمية للمعرفة"، الصادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد٢، فبراير ٢٠٠٥، ص٧.

(٧٢) خالد السيد غانم: ثورة ٢٥ يناير بوادر الإصلاح. القاهرة: النهضة المصرية، ٢٠١١، ص٢١.

الجمهورية الليبية

جامعة بنغازي

كلية الآداب والعلوم بالواحات

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث

الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي

دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمنطقة الواحات

إعداد الدكتور

حمد الله أحمد الكيلاني

مدرس علم الاجتماع السياسي

بكلية الآداب جامعة أسيوط بجمهورية مصر العربية

وكلية الآداب والعلوم فرع الواحات بجامعة بنغازي بليبيا(٢٠١٤م)

أولا- البيانات الأولية:

١- السن : أ- من ٢٠سنة -[ ] ب- من ٢٥ سنة-[ ] ج - من ٣٠ إلى ٣٥ سنة [ ]

٢- الجنس: أ- ذكر [ ] ب- أنثي [ ]

٣- الحالة الاجتماعية: أ- أعزب [ ] ب- متزوج [ ] ج- مطلق [ ] د- أرمل [ ]

٤- محل الإقامة:

أ- جالو [ ] ب- أوجلة [ ]

ج- أجخرة [ ] د- من خارج الواحات[ ]

٥- المستوى التعليمي:

أ- لا يقرا ولا يكتب [ ] ب- يقرا ويكتب [ ]

ج- الشهادة الابتدائية [ ] د- الشهادة إعدادية [ ]

هـ- الشهادة الثانوية [ ] و- الشهادة الجامعية [ ]

ز- فوق الجامعي [ ]

٦- طبيعة العمل:

أ- لا يعمل [ ] ب-موظف بالحكومة [ ]

ج- أعمال حرة [ ] د- يعمل بالزراعة [ ]

هـ- أعمال أخرى تذكر [ ] و-موظف بالحقول النفطية[ ]

٧- الدخل الشهري:

أ- أقل من ٥٠٠دينار [ ] ب- أقل من ١٠٠٠دينار [ ]

ج- ١٠٠٠>١٥٠٠دينار[ ] د- ١٥٠٠>٢٠٠٠دينار [ ]

هـ-٢٠٠٠< ٢٥٠٠دينار [ ] و- من ٢٥٠٠ دينار فأكثر [ ]

٨- مستوى التعليمي للأب:

أ- لا يقرا ولا يكتب [ ] ب- يقرا ويكتب [ ]

ج- الشهادة الابتدائية [ ] د- الشهادة إعدادية [ ]

هـ- الشهادة الثانوية [ ] و- الشهادة الجامعية [ ]

ز- فوق الجامعي [ ]

٩- المستوى التعليمي للأم:

أ- لا يقرا ولا يكتب [ ] ب- يقرا ويكتب [ ]

ج- الشهادة الابتدائية [ ] د- الشهادة إعدادية [ ]

هـ- الشهادة الثانوية [ ] و- الشهادة الجامعية [ ]

ز- فوق الجامعي [ ]

١٠- عدد أفراد الأسرة: [ ]

١١- طبيعة عمل الأب:

أ- لا يعمل [ ] ب-موظف بالحكومة [ ]

ج- يعمل بالزراعة [ ] د- أعمال حرة [ ]

هـ- أعمال أخرى تذكر [ ]

١٢- طبيعة عمل الأم

أ- ربة بيت [ ] ب-موظف بالحكومة [ ]

ج- أعمال حرة [ ] د- أعمال أخرى[ ]

ثانياً- من حيث أسباب العنف السياسي:

١٣- هل تعبر عن رأيك بحرية داخل الأسرة ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

١٤- هل تحدث خلافات بصفة مستمرة بين الوالدين ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

١٥- هل يتعدي أحد الوالدين علي الآخر بالضرب عند حدوث خلافات بينهم ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

١٦ - ما موقف الأسرة عند ارتكابك للخطأ ؟

أ- لا تعمل شيْ [ ] ب- تستخدم التوجيه والإقناع [ ]

ج- تستخدم الضرب [ ] د- أسلوب التوبيخ [ ]

١٧- هل تشعر بالتفرقة في التعامل من الوالدين بينك وبين أخواتك ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

١٨- هل يتعامل معك الوالدين بقسوة وجفاء ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

١٩- هل تعتمد على الأسرة في كل قراراتك ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٢٠- هل تحافظ على أداء الصلاة في وقتها ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٢١- هل تحرص على القراءة في المصحف بشكل منتظم ؟

أ- نعم [ ] ب- أحياناً [ ] ج - لا [ ]

٢٢ ما رأيك في الاختلاط بالجنس الأخر ؟

أ- شيْ عادي [ ] ب- دليل على الحرية [ ]

ج- حرام ويتنافي مع الدين [ ] د- بأخويه [ ]

هـ- أخري تذكر [ ]

٢٣- هل تشاهد القنوات الإباحية ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٢٤- هل تشاهد أفلام العنف والضرب ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٢٥- هل توجد أماكن ترويحية في منطقه سكنك ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٢٦- كيف تقضي وقت فراغك ؟

أ- في المنزل [ ] ب- مع الأصدقاء [ ]

ب- الانترنت [ ] ج- في المسجد [ ]

د- السفر والسياحة [ ] هـ- القراءة والاطلاع [ ]

٢٧ لماذا قامت ثورة ١٧ فبراير من وجهة نظرك ؟

أ- لا اعرف [ ] ب- عدم احترام الحقوق الإنسانية[ ]

ج- عدم وجود حرية [ ] د- انتشار الظلم والفساد [ ]

هـ- تدني مستوى الخدمات [ ] و- انتشار البطالة [ ]

٢٨ هل تحرص على مشاركة أصدقائك في المناسبات الاجتماعية ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٢٩ هل تناول مع أصدقائك أي كحوليات أو مخدرات ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٣٠ هل تتناول كل ما يطلبه منك أصدقائك حتى لو كان خطأ ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٣١ هل تنتمي مع أصدقائك إلى أي جماعة أو حزب سياسي ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

ثالثاً- من حيث أشكال العنف السياسي:

٣٢- ما رأيك في أعمال الشغب والعنف التي يقوم بها البعض ؟

أ- تضر بالمجتمع وتطوره [ ] ب- دليل على الجهل وعدم الوعي [ ]

ج- ضرورية لحدوث أصلاح [ ] د- لا تليق بالمجتمع بعد الثورة [ ]

هـ- أخري تذكر [ ]

٣٣- هل تشارك في المظاهرات والاعتصامات ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٣٤- هل تلجا إلي استخدام الاسلحه ضد الآخرين عند الشعور بالظلم ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٣٥- لو أساء إليك احد ماذا تفعل ؟

أ- اعرفه بالخطأ[ ] ب- لابد إن يعتذر لي [ ]

ج- أرد عليه بالمثل [ ] د- اضربه إن استطعت [ ]

هـ- أعفو عنه وأسامحه [ ] و- أخري تذكر [ ]

٣٦ - ما رأيك في كتابة العبارات الغير لائقة علي الجدران ؟

أ- عمل غير حضاري [ ] ب- ضرورية للتعبير عن الرأي [ ]

ج- ضرورية لتنبيه الأفراد ضد خطر معين [ ] د- أخري تذكر [ ]

٣٧ – هل تلجأ لأساليب غير مشروعه لتحقيق طموحاتك ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٣٨- ماذا تعني الحرية من وجهة نظرك ؟

أ- إن تفعل كل ما تريد (ليبيا حرة)[ ] ب- إن لا تتعد علي حرية الآخرين [ ]

ج- عدم التقيد بالقوانين الموجودة[ ] د- تقبل الرأي والرأي الأخر [ ]

هـ- أخري تذكر [ ]

٣٩ – لو رأيت عمل يتنافي مع الدين ماذا تفعل ؟

أ- لا أتدخل في شئون الآخرين [ ] ب- أعاقبه بالضرب والعنف [ ]

ج- استخدم النصح والإرشاد [ ] د- استخدم أسلوب التهديد [ ]

هـ- أخري تذكر [ ]

٤٠ – ما هي الإعمال التي شاركت فيها إثناء ثوره ١٧ فبراير ؟

أ- لم أشارك في إي عمل [ ] ب- شاركت في تحرير بعض المناطق[ ]

ج- انضممت لأحدي الكتائب الثورية [ ] د- جمع التبرعات من المواطنين[ ]

هـ- قمت بإعداد الوجبات الغذائية وإيصالها للثوار [ ] و- أخري تذكر [ ]

٤١- هل تشارك في إي كتائب عسكريه بعد الثورة ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

٤٢ – ماهي التنظيمات التي انضممت إليها بعد الثورة ؟

أ- لم أنضم لأي شئ [ ] ب- حزب السياسي [ ]
ج- جماعات تطوعية [ ] د- حركات سياسية [ ]
هـ- كتائب عسكرية [ ] و- أخري تذكر [ ]

٤٣ - هل توجد أي مظاهر للعنف السياسي بعد الثورة ؟

أ- نعم [ ] ب- لا [ ]

رابعاً- كيفية الحد من أشكال ومظاهر العنف السياسي:

٤٤- ما الذي يمكن أن يحققه البرلماني أو الرئيس الجديد للحد من العنف المنتشر في ليبيا ؟

أ- المحافظة على اللحمة الوطنية[ ]
ب- سيادة دولة القانون [ ]
ج- تطبيق مبدأ العدالة والكرامة الإنسانية [ ]
د- تشغيل الشباب واستغلال قدراتهم [ ]
هـ- الاستغلال الأمثل لموارد [ ]
و- تطبيق الشريعة الإسلامية [ ]
ز- الحد من انتشار السلاح وضم التشكيلات العسكرية للدولة [ ]
ح- لا أعرف [ ]
ط- أخرى تذكر [ ]

خامساً- مظاهر ممارسة العنف السياسي:

٤٦- أقر العبارات التالية جيداً، وحدد مدى ممارستك للسلوك من عدمه من خلال الاختيار بين عديد من البدائل المتاحة أمامك،ووضع علامة (√) تحت البديل الذي يناسبك،ويتفق مع أهوائك،ولاتحاول إختيار أكثر من أستجابة،فلا توجد استجابة صحيحة وأخرى خاطئة

م	العبارات	دائماً	كثيرا	أحياناً	نادراً	أبداً	مجموع
١	لا أمانع في المشاركة في مظاهرات تمارس بعض أعمال العنف للاعتراض على قرار سياسي						
٢	أشترك في المناقشات الثائرة على الفيس بوك لمحاولة الانتقام من مسئولي الدولة السياسيين						
٣	لا مفر من استخدام السلاح أثناء المشاركة في المظاهرات.						
٤	لا مانع من إثارة البلبلة تجاه مسئولي الدولة للضغط عليهم وتنفيذ المطالب الفئوية.						
٥	أستخدام وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك / تويتر)في توجيه ألفاظ خارجة لأحد المسئولين السياسيين بالدولة.						
٦	ألجأ إلى استخدام العنف لتحقيق أهدافي السياسية.						
٧	اشتركت في اعتصامات تهدد باستخدام القوة تجاه مسئولي الدولة السياسيين.						
٨	اشتركت مع احزاب وجماعات سياسية تتخذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافها.						
٩	تضامنت مع بعض الجماعات للرد بعنف على قرار سياسي غير ملائم.						
١٠	لامانع في استخدام العنف كوسيلة للضغط على السلطات.						
١١	أشارك أصدقائي التخطيط حول كيفية الرد بقسوة على سياسات الدولة.						
١٢	لامانع من الاعتداء على أي شخص يمثل النظام السياسي للدولة.						
١٣	أري أن المسيرات الاحتجاجية يجب أن تلجأ لممارسة الشغب كوسيلة لإثبات القوة.						
١٤	استخدام القوة للتعبير عن السخط السياسي أمر مشروع.						
١٥	لا أمانع في الاعتداء مقار أقسام الشرطة انتقاما من سياسيات رجال الأمن.						
١٦	لا مانع من المشاركة في مظاهرة تقوم بإلقاء الحجارة علي مباني حكومية طالما تأتي بنتائج.						
١٧	الاعتداء علي منشآت الدولة هو أنسب رد علي سياسات الدولة الخاطئة.						
١٨	أشجع أصدقائي علي الانضمام للأحزاب التي ترد بقسوة على القرارات السياسية.						
١٩	ممارسة أعمال العنف ستجعل السلطات الحاكمة تولينا اهتماماً أكبر.						
٢٠	لامانع من محاولة إتلاف مستندات خاصة بالدولة حال تعرضي للظلم علي يد أحد رجالها.						